

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٠٥

الجمعة، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد موتوك (رومانيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كنوزين
 إسبانيا السيد أويارزون
 ألمانيا السيد موخ
 أنغولا السيد غسبار مارتنس
 باكستان السيد محمود
 البرازيل السيد فالي
 بنن السيد أديشي
 الجزائر السيد باعلي
 شيلي السيد مونيوز
 الصين السيد جانغ يشان
 فرنسا السيد دلا سابلير
 الفلبين السيد باخا
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيف

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه

(S/2004/525) ٢٠٠٤

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-42849 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في

الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

(S/2004/525)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي سيراليون وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على العادة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل كل من السيد

بيماغني (سيراليون)، والسيد سو (غينيا)، والسيد دجانوني - بي (كوت ديفوار)، والسيد كاراه (ليبيريا)، والسيد آديكاني (نيجيريا)، والسيد فان دين بيرغ (هولندا)، والسيد هاراغوتشي (اليابان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دوميسان كومالو، رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أدعو رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/525 التي يرد بها تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، ٢٠ - ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السير إمبر جونز باري، بصفته رئيس بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد حصل زملائي على التقرير المكتوب. وأعتقد أنهم اطلعوا على محضر التقرير الشفوي الذي أُتيح للمجلس بعد الزيارة مباشرة. لذلك لن أتعرض لأي منهما. وسأعتبرهما وثيقتين أساسيتين موجودتين لدى الجميع.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر بلدان المنطقة - سبعة بلدان في ثمانية أيام - على جميع المساعدات التي قدمتها للبعثة، وإلى فرق الأمم المتحدة في الميدان بجميع أشكالها، وإلى الزملاء الذين قاموا بالبعثة، وإلى الأمانة العامة التي جعلت كل هذا ممكنا.

وفيما يتعلق بالزيارة، كان قصدا شديدا للوضوح وهو: التأكيد على استمرار اهتمام مجلس الأمن بالتطورات في غرب أفريقيا ودعمه لها وانشغاله بها، واهتمام ودعم وانشغال الأمم المتحدة ككل، بشكل أعم. وأردنا أيضا أن نضع نهجنا في سياق إقليمي، لأننا ندرك بوضوح شديد أن

مساعدة الحكومات في معالجة هذه المسائل التي هي مصدر المشاكل. ويشمل ذلك إدارة حالات ما بعد الصراع التي تتسم بالصعوبة البالغة فيما يتعلق ببناء السلام، وإنشاء المؤسسات الدائمة، وتأمين سيادة القانون، وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تسخر موارد البلدان وتتيح الفرصة، ولا سيما للشباب، للوفاء بالتوقعات.

إن نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم كلها أمور تكتسي بأهمية بالغة في جميع أنحاء المنطقة؛ وإذا كان نزع السلاح والتسريح عمليتين متعزتين فإن إعادة الإدماج عملية أكثر صعوبة، كما يبدو لي. فإعادة الإدماج لا بد أن توفر الفرص؛ وإلا تصبح الأيدي العاطلة عن العمل مؤذية. إنه درس بسيط. وثمة ضرورة أساسية لوضع سياسات سوف تجتنبنا في واقع الأمر اندلاع الصراع.

وللقيام بكل ذلك، نحن بحاجة إلى اتباع نهج متماسكة من جانب المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية وجميع أجهزة الأمم المتحدة والمنهين. وينبغي القيام بذلك من خلال عدة وسائل للتدخل - وأقصد "بالتدخل" ما أتحدث عنه من السياسات اللازمة للحيلولة دون نشوب الصراعات مباشرة إلى ما يتم عمله فيما بعد الصراع لتعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية، وما إلى ذلك. وهذه الأنشطة ينبغي أن تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع المشاركين الآخرين، بطريقة تلبي أهداف البلدان وتوفر المستقبل الذي تستحقه منطقة غرب أفريقيا، والتي ينبغي بحكم ما لديها من مقدرات وسكان وموارد أن تعمل حقا على تحقيق ذلك.

هذا ملخص سريع، ومجرد لمحة عابرة - وهي بطبيعة الحال لا يمكن إلا أن تكون مجرد لمحة سريعة. وإن ما يخالجي من شعور بالأسف، أعتقد أن معظم أعضاء البعثة الآخرين، يشاطرونني إياه، يعود إلى أننا ذهبنا إلى هناك وعقدنا عددا

هناك قضايا كثيرة تؤثر في معظم البلدان بشكل أو بآخر، وأن هناك تأثيرا طبيعيا مباشرا يعالج المرء مسألة في بلد ما ثم يتضح أن لها أثرها على بلد مجاور. ولذلك هناك ضرورة حتمية لمراعاة البعد الإقليمي، وقد حاولنا أن نفعل ذلك. وهذا هو السبب في أن مناقشاتنا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتأييدنا لها كانا في الواقع مهمين للغاية.

وكما أوصى من قبل، وكما اقترحت أيضا المنظمات غير الحكومية، نظرنا في الكثير من المسائل ذات الصلة - مثل الأطفال الجنود، وبناء السلام، والحكم، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وما إلى ذلك، على أساس منتظم، حيثما سنحت الفرصة. وقد لا يشار إليها على وجه التخصيص في التقرير، ولكنها كانت جزءا من السياق في جميع المراحل.

وقد بهرتنا، بالطبع، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان. وعلى كل شخص يتساءل بسخرية عما إذا كانت هذه المنظمة ذات جدوى أن يقوم بنفس الزيارة التي قمنا بها. وأعضاء أسرة الأمم المتحدة، بمختلف مظاهرهم، يؤدون عملا عظيما، ونعتقد أنهم يؤدونه بحساسية، وبالتعاون مع الحكومات المحلية، عاملين أساسا كممكنين ليساعدوا الحكومات على الاضطلاع على وجه أفضل بما تبتغيه، ولتشجعوا على الاستقلال المستمر فيما تتخذه الحكومات من إجراءات. وينبغي أن يكون للمجتمع الدولي استراتيجية واضحة لتقليل الاعتماد على الغير ولمساعدة البلدان على تحقيق إمكاناتها الذاتية الحقيقية.

وأعتقد أن الاستنتاجات التي توصلنا إليها ترد بوضوح في التقرير، ولكنها تشمل التزاما جليا باستمرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تأييدهما للتطورات الإيجابية الحاصلة في غرب أفريقيا، وضرورة معالجة تلك المسائل على المستوى الإقليمي، وضرورة دعم الأعمال الحسنة ومحاولة

سُبل القضاء على المشاكل دون الإقليمية والمشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ولا شك لدينا في أن التقرير سوف يُستكمل بانتظام، كما يبين ما وصف من قبل على أنه الطبيعة المستدامة لذلك النهج النشط لمنع الصراعات في غرب أفريقيا، وبغية كفالة حسن تصرف الدول المنتجة والموردة للأسلحة والذخائر والمتفجرات.

أما فيما يتعلق ببلدي، جمهورية كوت ديفوار، فيسرنى أن أذكر أنه تم منذ الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن، وكما تعهد رئيس الجمهورية، توقيع اتفاق مركز القوات، وأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقوم برصد الإجراءات التنظيمية الوطنية لإنشاء وتشغيل محطات الإذاعة والتلفزيون. وكما ذكر رئيس الجمهورية كذلك استأنف البرلمان نظره في مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة. ومن المفهوم أن أعمال البرلمان ستستمر في شكل دورة استثنائية، حسب الاقتضاء، إلى أن يتسنى النظر في النص النهائي الذي اعتمده مجلس الوزراء. ويتعين علينا بعد ذلك أن نحسم مسألة مشاريع القوانين التي لم تستطع الحكومة حتى الآن النظر فيها لأن الوزراء المعنيين لم يتقدموا بها إلى الحكومة. وهذا هو الحال فيما يتصل بقانون الصحافة والمرسوم المتعلق بضحايا الحرب. وبطبيعة الحال، سينظر البرلمان في هذه النصوص انطلاقاً من روح اتفاق ليناس — ماركوسي واتفاق أكرا الثاني ولكن في سيادة تامة ووفقاً لنظامه الداخلي الذي يحترم مبادئ الديمقراطية.

ويرحب وفدي مع الارتياح إذ أنه تم إنشاء لجنة كوت ديفوار الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وبأنها ستضطلع بأعمالها عما قريب. إلا أننا نقترح، بغية اغتنام فترة التحقيق، أن يؤذن للجنة بالتحقيق في الجرائم المرتكبة بعد ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وهو التاريخ الذي تنتهي فيه فترة الاستعراض الحالية والتاريخ الذي تم فيه التوقيع على اتفاق ليناس —

ضخما من الاجتماعات، غير أننا لم نشهد الكثير من الأنشطة داخل البلد بالقدر الذي كنا نتمنى أن نراه. ولكن كان هذا هو الجدول الزمني للبعثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أدعو ممثل كوت ديفوار إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جانغوني - بي (كوت ديفوار) (تكلم

بالفرنسية): يهنئكم وفد بلادي، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس ويثني على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة العلنية، ولا سيما بمشاركة البلدان التي قمنا بزيارتها. ونعرب عن عميق امتناننا لجميع أعضاء المجلس لاهتمامهم، بمنطقة غرب أفريقيا، بصفة خاصة، ولتفانيهم من أجل استعادة السلام، والاستقرار السياسي، والظروف الأمثل من أجل التنمية المتكاملة والموحدة والمستدامة في ذلك الجزء المنكوب من العالم، بصفة عامة.

ونرجو منكم، يا سيدي، أن تنقلوا شكرنا إلى جميع أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا الأخيرة، وبصفة خاصة إلى السير إمبر جونز باري، الذي قاد البعثة بنجاح كبير، كما يتجلى ذلك في التقرير الممتاز المعروض على المجلس.

إن وفد بلدي يشيد بالاهتمام المستمر والمساعي الدائمة للمجلس لتعزيز العروة الوثقى بين الأمن والتنمية في غرب أفريقيا، والحكم الصالح، واحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وانتهاج نهج فعال ومتماسك ومتعدد الأطراف لمنع الصراع.

ولهذا نرحب بالملاحظات والتوصيات الشاملة ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2004/525). ونرحب على وجه الخصوص بالنداء الذي وجهته البعثة لتقديم تقرير مرحلي بنهاية هذا العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2004/200) بشأن

بعد إعادة توحيد الإقليم الوطني، أي بعد الانتهاء من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وبعد استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. واعترضت البعثة على هذا الجزم؛ وأعربت في الواقع في مناسبات عديدة خلال زيارتها عن أسفها لفقدان الثقة بين الأطراف مما حدا بتلك الأطراف إلى وضع شروط مسبقة لتنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق ليناس - ماركوسي“ (S/2004/525)، الفقرة ١٨).

إن التحدي لالتزام رئيس الجمهورية باحترام الدستور أمر مثير للدهشة عندما يأتي من بعثة لمجلس الأمن، الذي حثّ دائماً، وعن حق، على احترام الشرعية وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، فإن عدم إجراء انتخابات ما دامت السلامة الإقليمية للبلاد في خطر ليس شرطاً مسبقاً ولكنه شرط دستوري قبله شعب كوت ديفوار. وفضلاً عن احترام الشرعية الدستورية، كيف يمكن، من الناحية العملية، أن يعقد المرء استفتاء ويقوم بتنظيم حملة انتخابية عندما تكون مجموعات سابقة من المتمردين ما زالت تحمل السلاح وتمنع حرية الوصول إلى النصف الشمالي من البلاد؟

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلادي بمناشدة الأمين العام، السيد كوفي عنان، احترام الدستور والتي طرحها أمام الاتحاد الأفريقي.

ويشكر وفد بلادي مرة أخرى مجلس الأمن والأمانة العامة وأعضاء المجتمع الدولي لدعمهم الثابت لاستعادة السلام والأمن والاستقرار والظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في غرب أفريقيا، التي تعتبر، بصفة خاصة، منطقة متجانسة من أجل تنمية متكاملة وموحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

ماركوسي. والواقع أنه حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق معينة من البلد بعد ذلك التاريخ: في غيزون وبلينين منهوي في ٢٤ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفي كاهين في ١١ تموز/يوليه و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي زو وبينهون في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وفي برودومي في ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي أيجان في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي آيتي وفي غوهيتافلا في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وفي بويكي و بونديالي وكورهوغو وسيغلا في الأسبوع الذي يبدأ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في نفس الوقت الذي كانت بعثة مجلس الأمن موجودة فيه في أيجان. والواقع أن من العسير على المرء أن يفهم كيف أمكن للجنة التحقيق أن تتغاضى عن الانتهاكات المرتكبة في إطار نفس الصراع وفي نفس الإقليم لأنها لا تدخل في إطار ولايتها.

ولا بد من تحديد هوية المرتكبين الحقيقيين لتلك الانتهاكات للحقوق الأساسية لأبناء ساحل العاج والمقيمين في كوت ديفوار من أجل إنصاف شعب ودولة كوت ديفوار في إطار من العدالة وعلى أساس إقامة الدليل بدلا من الاستناد إلى افتراضات وتكهنات المسؤولين من قبل عن التحقيق والذين قضوا ما يقل عن عشرة أيام في كوت ديفوار على الرغم من المهمة الجسيمة المناطة ببعثتهم.

وأود أن اختتم كلمتي بالتعقيب على فقرة رئيسية وردت في تقرير البعثة قيد النظر حالياً. فالفقرة ١٨ من التقرير تشير إلى التزام سلطات كوت ديفوار باعتماد جميع النصوص المتوخاة في تقرير اتفاق ليناس - ماركوسي بحلول ٢٨ تموز/يوليه:

”غير أن الرئيس قد أوضح أنه وفقاً لما ينص عليه دستور كوت ديفوار، لن يتم تقديم مشروع القانون المتعلق بالمادة ٣٥ بشأن مسألة الأهلية إلا

الأمن، في قراره ١٥٣٧ (٢٠٠٤)، على تمديد فترة ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقرر أيضا إبقاء قوة صغيرة في البلد، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لفترة استهلاكية مدتها ستة أشهر. وإن موضوع مواصلة إبقاء قوة صغيرة لترسيخ المكاسب الجديدة باهتمامنا. ومن رأينا أن ولاية الأمم المتحدة لا ينبغي أن تنتهي إلى أن يتم النظر في جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك مسألة المحكمة الخاصة.

وكما هو معروف عموماً، فإن البطالة بين الشباب تمثل مشكلة خطيرة خصوصاً في البلدان الخارجة من الصراع. ولذا، تحتاج سيراليون إلى مساعدة المجتمع الدولي حتى تتمكن من توفير فرص العمل للشباب الذين أتموا برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعدم توفر فرص عمل لهؤلاء الشباب يعرقل بشدة الجهود الرامية إلى توطيد السلام في هذا البلد.

وإننا نتفق أيضاً مع توصية البعثة بضرورة أن يقدم المانحون الإسهام اللازم دعماً للمحكمة الخاصة لسيراليون، لاسيما ممن لم يفعل ذلك بعد. فالدعم المتواصل من المجتمع الدولي مطلوب لتمكين سلطات تلك الدولة الشقيقة من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن القومي بفعالية من خلال الإسهام في إعادة هيكلة قطاع الأمن وتعزيزه، حتى مع سريان خطة التعديل والتخفيض والانسحاب لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

أما بالنسبة لغينيا - بيساو، فقد أحطنا علماً على النحو الواجب بتوصية البعثة بأن تدرج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذلك البلد ضمن سياساتها الإقليمية الرامية إلى احتواء انتشار الأسلحة الصغيرة وسائر التهديدات الأمنية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ أن رؤساء دول وحكومات تلك الجماعة قاموا خلال اجتماع عقد في أبوجا في آذار/مارس ٢٠٠٣ باعتماد إعلان بشأن

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل غانا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفاه - أبينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي، سيدي، في البداية، أن أهنئكم على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ويجدو الأمل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنكم ستستمرون في عرض ما لديكم من خبرة ومعرفة ثريتين لإدارة شؤون المجلس خلال فترة رئاستكم.

إن البعثة الأخيرة لمجلس الأمن الموفدة إلى سبعة بلدان في غرب أفريقيا تشكل مظهراً آخر من مظاهر دعم واهتمام المجلس للمسائل المتعلقة بالمنطقة. إنها تعطي مزيداً من المصدقية للرأي القائل بأن الجهود المتضافرة والمكرسة التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة في عمليات السلام وتقديم المساعدة الإنمائية للمنطقة تحمل توقعات ممكنة لخروج غرب أفريقيا من دائرة الصراع والفقر لتحقيق سلام وتنمية مستدامين.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ممتنة للملاحظة التي قدمتها بعثة المجلس المتصلة بالتقدم العام والهام في الجهود المبذولة لبناء السلام في المنطقة.

وإننا نرحب كثيراً بالعملية المستمرة لتوطيد السلام فيما بعد الصراع في سيراليون، بالرغم من التحديات المستمرة التي تواجهها. ومع أنه طرأ تحسن ملحوظ على الحالة في سيراليون، ما زالت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقتنعة بالحاجة إلى بقاء قوة صغيرة للأمم المتحدة في البلد من أجل توطيد السلام وتعزيز الأمن ومتابعة البرامج المتواصلة لبناء القدرات. وبعد نداءات متجددة وجهها رؤساء دول أو حكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوصيات التقرير الحادي والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2004/228)، عمل مجلس

الإعمار وإعادة بناء السلام على نحو فعال. وتلاحظ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقلق أن جهود إعادة التأهيل والإعمار قد تراجعت بعض الشيء. وعلى سبيل المثال، تفيد التقارير الواردة إلينا أن الأمم المتحدة خفضت عدد الأيام المخصصة لإعادة التأهيل والإدماج إلى خمسة أيام بدلاً من ثلاثة أسابيع، رغم ما يتطلبه ذلك من مساعدة في إعادة تأهيل مدمني المخدرات والمجرمين، إلى آخره. وفيما يتصل بذلك، ومع اقتراب موعد الانتخابات بسرعة، فما زالت هناك مشاكل فيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وكما هو الحال اليوم، فإن حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ سيحرمون من حقوقهم.

وكما علمنا، فلم يتم الوفاء إلا بمبلغ ضئيل فحسب من أصل ٥٢٠ مليون دولار تم التعهد بها لصالح ليبيريا في شهر شباط/فبراير الماضي. ولا تغالي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إذ تشدد على الحاجة الملحة إلى أن يفى المجتمع الدولي بتعهداته.

وينبغي ألا نغفل عن الشواغل التي أثّرت في تقرير بعثة مجلس الأمن بشأن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام في كوت ديفوار. وتوصية البعثة بضرورة الامتثال الدقيق من جانب الأطراف لاتفاق ليندا-ماركوسي تؤكد موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذا الموضوع. ولقد تواصل الإسهام الكبير للجماعة في صون السلم والأمن في كوت ديفوار، وكذلك الدور الحيوي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعماً لعملية السلام الإيفوارية، من خلال جهود تستهدف بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في كوت ديفوار.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى أن ثمة تطورات إيجابية منذ زيارة بعثة مجلس الأمن. وفي إطار جهود الوساطة

فنجح إقليمي للسلام والأمن أكدوا فيه مرة أخرى التزامهم بالتقيد بالوقف الاختياري الذي قرره تلك الجماعة لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما اعتمدوا، في جملة أمور، مدونة قواعد سلوك لتنفيذ الوقف الاختياري والبروتوكول المتصل بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن. وقد حقق تنفيذ ذلك الوقف الاختياري تقدماً ملحوظاً حتى الآن، رغم أن الطريق لا يزال طويلاً.

وبالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في غضون عام واحد، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للجهود الرامية إلى إقامة حكم ديمقراطي في غينيا-بيساو. كما أن هذا البلد ما زال يواجه مشاكل خطيرة في سداد متأخراته، فضلاً عن تحدي الإنعاش الاقتصادي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء التنمويين ومجتمع المانحين أن يتجاوبوا بسخاء من أجل التغلب على الحالة الهشة في غينيا-بيساو من خلال توفير الدعم المطلوب لتعزيز مؤسساتها والتصدي للاحتياجات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية العريضة والشاملة.

وعليه، نود أن نؤيد دعوة صندوق النقد الدولي إلى النظر في استئناف برنامجه الخاص بغينيا-بيساو. كما نود أن نناشد مجلس الأمن للعمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعوة المانحين إلى المشاركة في المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمقرر بصفة مؤقتة أن تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

إن ما حققته ليبيريا من تقدم منذ تولية الحكومة الانتقالية الوطنية ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ هو أمر جدير بالإشادة. ولا يغالي في أهمية الدعم المتواصل والمتعمق من جانب المجتمع الدولي للمساعدة في ترسيخ المكاسب التنموية والتصدي لتحديات

القمة هذا تجري على قدم وساق، وأن المشاركة فيه ينتظر أن تكون على أعلى مستوى.

كما يمكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، أنه قبيل جهود الوساطة المشار إليها للتو، وافقت لجنة الدفاع والأمن المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على إنشاء وحدة احتياطية قوامها ٦٥٠٠ جندي تكون على مستوى جيد من التدريب والتسليح. يمكن نشرها فوراً استجابة لأي أزمة أو تهديد للسلم والأمن في غرب أفريقيا. وستضم هذه الوحدة مكوناً للرد السريع قوامه ١٥٠٠ جندي تُعرف بفريق عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المنتظر أن يتم تعزيز تلك القوة بـ ١٥٠٠ جندي إضافي، لتشكل فرقة، على أن يمثل الـ ١٥٠٠ جندي المتبقين القوة الاحتياطية.

وإزاء هذا التفاؤل الحذر، والشواغل التي لها ما يبررها والعمل البناء الذي يستهدف تقليص المشاكل التي تعصف بالمنطقة، فإننا نشترك المجلس اعتقاده بضرورة وضع استراتيجية مترابطة لتحقيق حلول عبر الحدود للقضايا المتداخلة التي تشمل كل جوانب عمليات السلام، من منع نشوب الصراع إلى بناء السلام.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ملتزمة بمواجهة التحديات من خلال التأكد، في جملة أمور، من تفعيل الكامل لآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن؛ وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء؛ وتنظيم انتخابات ديمقراطية وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وختاماً، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمجلس الأمن على جهوده المتواصلة للبحث عن حلول دائمة للعديد من المشاكل التي أملت بمنطقة غرب أفريقيا، وقوضت السلام والأمن والتنمية

التي بذلها زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقد اجتماع على أعلى مستوى في أديس أبابا في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، شارك فيه الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الدول الأفريقية، لاسيما من غرب أفريقيا، وذلك على هامش الدورة العادية الثالثة للاتحاد الأفريقي التي انعقدت مؤخراً. واستهدف الاجتماع البناء على الجهود السابقة، وآخرها مؤتمر القمة المصغر للجماعة الذي عقد في أبوجا يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لاستئناف الحوار السياسي في كوت ديفوار وأنشطة حكومة المصالحة الوطنية. وقرر المشاركون، في جملة أمور، أن يعقد في أكرا يوم ٢٩ تموز/يوليه اجتماع رفيع المستوى يضم جميع القوى السياسية الإيفوارية، بما في ذلك الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء سيدو ديابارا، لتكريس توافق الآراء بشأن كل المسائل الأساسية التي تواجه عملية السلام.

ولضمان نجاح الاجتماع المزمع، ستتخذ فوراً إجراءات بناء الثقة التالية. سوف يلتقي الرئيس غباغبو بقيادة جميع القوى السياسية الإيفوارية لتسهيل تسوية المسائل المعلقة. وسيتم إقرار النصوص التشريعية التي تضمنها اتفاق لينا-ماركوسي قبل نهاية تموز/يوليه. ويتعين على رئيس الجمهورية أن يدعو إلى دورة استثنائية للبرلمان، عند الاقتضاء. ويتم تنشيط اللجان المشتركة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو، من جهة، وكوت ديفوار ومالي، من جهة أخرى. ويعقد رؤساء بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي اجتماعاً ثلاثياً لتهيئة فرص النجاح لمؤتمر قمة أكرا الذي سيعقد في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

من جهة أخرى، ستتخذ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إجراءات المتابعة اللازمة للإعداد لمؤتمر قمة أكرا المزمع. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن المجلس إلى أن ترتيبات عقد مؤتمر

زعماء اتحاد نهر مانو عن تصميمهم الثابت على العمل مع نظرائهم من أجل جعل المنطقة دون الإقليمية منطقة سلام واستقرار، مما يؤدي إلى تعاون أوثق يستهدف تحقيق تنمية دائمة ومتكاملة.

ويجب أن نقر بأن غرب أفريقيا تخرج تدريجياً من فترة طويلة مؤلمة من الصراعات الدموية وذلك بفضل الإجراءات المشتركة المبذولة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الأفارقة والدوليين، وفي المقام الأول، الالتزام السياسي من أطراف وطنية متعددة.

وفي سيراليون، أصبح السلام الآن حقيقة ويجري تعزيزه تدريجياً. ولا تظل الإسهامات الكبيرة من البلدان الصديقة - بما فيها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - في عملية السلام هذه راسخة في ذاكرتنا الجماعية. ويتوقف الحفاظ على تلك المكاسب على القدرة الحقيقية لقوات الأمن على الاضطلاع بسلسلة بمهام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولكنه يعتمد أيضاً على إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة تستهدف تحقيق النمو ومن المحتمل أن تحد من بطالة الشباب على وجه الخصوص وعلى إدماج المقاتلين السابقين في عملية دينامية جديدة تقضي على ظهور الأزمات والصراعات من جديد.

وما برحت ليبيريا - بقدر من الصعوبة، ولكن بما يبعث حقا على الأمل - تتابع السير على طريق المصالحة والسلام الدائم منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونأمل ألا يُدخِر وسع من أجل استكمال عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة دمجهم، وإعادة ترسيخ السلطة المدنية في جميع أنحاء البلد، وتعبئة الموارد المالية الضرورية لإعادة بنائه. ونرى أن التزام الرئيس غيود براينت بالحكم الرشيد والديمقراطي، مثلما يرد في التقرير، عامل مهم في بناء

خلال العقد ونصف العقد الماضيين. وتقف الجماعة متحدة مع مجلس الأمن في سعيه الدؤوب من أجل السلام والتنمية المستدامين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غانا على أطيب الكلمات التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل غينيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن قلبي غينيا على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه عام ٢٠٠٤، وعلى الطريقة الممتازة التي توجهون بها مداولاتنا. وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى سلفكم، السيد لورو باخا ممثل الفلبين، على جودة أدائه أثناء رئاسته.

تتيح لي هذه الجلسة العامة، المكرسة للنظر في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا (S/2004/525)، فرصة سارة لكي أنشاطر مع الأعضاء تقدير حكومة غينيا، وخاصة رئيس الجمهورية، لزيارة العمل المثمرة لكوناكري في ٢٨ حزيران/يونيه. ولا شك أن التبادل المكثف للآراء الذي دار ذلك اليوم بشأن مسائل متنوعة ومعقدة يشهد بجلاء على إصرار حكومة غينيا على العمل من دون كلل من أجل استعادة السلم والأمن في حوض نهر مانو وعلى اهتمام مجلس الأمن الراسخ برؤية غينيا تعزز تأثيرها السلمي والباعث على الاستقرار في المنطقة وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ويشكل عقد مؤتمر القمة الثاني لحوض نهر مانو في كوناكري في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ جزءاً أيضاً من ذلك السياق. وأعرب البيان الختامي، الذي أُرسِل إلى مجلس الأمن للعلم، عن عزم الدول الأعضاء القوي على تنفيذ التزامات كل منها في إطار الآليات التي أنشأها الاتحاد. وبحضور رئيسي مالي وكوت ديفوار، بوصفهما مراقبين، أعرب

إلى اتفاقية إقليمية إلى زيادة فعالية أعمالنا المشتركة. وفي هذا الشأن، تتسم المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي بأنها أمر لا غنى عنه.

وقد أثبتت لنا التجربة أن جودة بعثات مجلس الأمن تعتمد على جودة الاستعداد لها وعلى الوقت المخصص لتنفيذها، وقبل كل شيء، على النهج المختلفة المتبعة في المناقشات مع مختلف المحادثين. وأثناء الاستعداد لهذه البعثات وتنفيذها، يحاول مجلس الأمن إدراج زيارات ميدانية في جدول أعماله، ويتطلب ذلك قدرا من الوقت. ونرى أن هذه الزيارات الميدانية - أكثر من التقارير الدورية - تمثل مصادر جديدة ومفيدة للمعلومات. فهي تمكن أعضاء مجلس الأمن من الوقوف على الحقائق التي لا يمكن لأي تقرير أن يصفها.

ويرى وفد بلادي أيضا أنه، في بعض الأحيان، يكون الوقت المخصص للبعثات قصيرا بحيث لا يسمح عادة بالدراسة المتعمقة لجميع القضايا ذات الصلة التي يمكن أن يكون النظر فيها حاسما في تقييم الحالة. ومن الأهمية الأساسية ألا توجه بعثة مجلس الأمن رسالة غير كاملة أو غير قائمة بالكامل على الاتصالات مع عدة أطراف اجتماعية وشركاء مؤسسين على أرض الواقع. وهذا النهج - الذي يشجعه وفد بلادي - يسعى إلى إثراء النتائج التي يتسنى تحقيقها، وهدفه الوحيد هو تأمين التزام الأطراف باستعادة السلام، أو تعزيز تصميمها على ذلك.

وفي الختام، يأمل بلادي أن تُجرى على سبيل الاستعجال متابعة لتوصيات المجلس والأمين العام ذات الصلة، وخاصة ما يتعلق منها بالنطاق الإقليمي للقرارات والمشاريع وتعمير منطقة غابات غينيا، التي ما زالت تستضيف العديد من اللاجئين والمشردين - في إطار إنعاش وإعادة إطلاق اتحاد نهر مانو.

السلام في ليبيريا وفي المنطقة دون الإقليمية. ويجب أن يراعي ذلك مجتمع المانحين لكي يمكن زعماء البلد من تحقيق الأهداف المتفق عليها.

وفي غينيا - بيساو، بينما نرحب بالتقدم الملحوظ المحرز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ صوب تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، نذكر أن هناك تحديات متعددة لا تزال ماثلة أمام تحقيق الاستقرار. وسيمكننا التوفير الفوري للموارد المالية والقدرات التقنية والمؤسسية من التصدي لتلك التحديات ومن تنفيذ الأولويات المحددة.

وعلى الرغم من أن منطقتنا دون الإقليمية تشهد اتجاهها إيجابيا عاما، فالحالة في كوت ديفوار على وجه التحديد ما زالت تشكل مصدرا للقلق. وما فتئت غينيا مقتنعة بأن الحكمة الأفريقية ستسود لتمكّن جميع الأطراف المعنية من التغلب على الصعوبات ومن وضع عملية السلام والمصالحة على أساس راسخ. ويعتمد استقرار المنطقة دون الإقليمية على ذلك. ويشير الاستئناف المرتقب في أكرا، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والميسرين المرموقين، للحوار بين أطراف اتفاق ليناس - ماركوسي بظهور آفاق جديدة. وتلك خطوة سليمة في الاتجاه الصحيح. وتنادي غينيا، من جانبها، بالحفاظ على وحدة كوت ديفوار وسلامتها وسيادتها الكاملة، فهي بلد مجاور وشقيق تربطنا به روابط عدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلادي أن يشدد على أن بناء السلام في غرب أفريقيا يعتمد قبل كل شيء على الحكم الرشيد وعلى القضاء على المشاكل العابرة للحدود من قبيل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحركة المرتزقة والجماعات المسلحة التي لا سيطرة عليها. وسيؤدي قرار الجماعة الاقتصادية بتحويل الوقف الاختياري على استيراد الأسلحة وتصديرها من المنطقة وإليها

بالواقعية والتجديد والإصلاح. وقادت أحداث الشهور العديدة الماضية إلى تجديد الأمل بالنسبة لليبيريا وإلى إيجاد فرصة جديدة لتحقيق مستقبل مشرق. وخصص المجتمع الدولي موارد كبيرة لإعادة وضع ليبريا على طريق الانتعاش بعد مرور أكثر من عقدين من الاضطراب والصراع المفتوح. ووفقا للتقرير، تعهدت الحكومة الانتقالية الجديدة بأن تتخلى عن عادات الماضي وأن تبذل جهدا جديدا للمضي بأسرع ما يمكن إلى إقامة علاقة مستقرة ورامية إلى النمو مع المجتمع الدولي.

ومع ذلك، استمحووا لي أن ألاحظ أن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لن تؤدي أكلها إلا إذا تمكّن الليبريون من إدارة شؤونهم بأنفسهم. ومن المفهوم أن ليبريا لا تزال دولة هجينة في الساحة الدولية. فالحكومة الانتقالية ليست لديها السيطرة الكاملة على أرضها وهي غير قادرة على ضمان مستوى مقبول من الأمن لشعبها. وفي تلك الحالات هناك شراكة بين الأمم المتحدة والحكومة الليبرية.

ولا بد من رعاية تلك الشراكة حتى تنقل مسؤولية الحكم، في إطار فترة زمنية محددة، إلى الشعب الليبري. وفي هذا الأمر، فإن مسألة رفع الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأخشاب والماس مسألة عاجلة، خاصة إذا أريد لليبيريا أن توفر الموارد اللازمة لإعادة بناء البلد. وتوجد متطلبات القيام بهذا في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣). وبغية الوفاء بهذه المتطلبات، فإن مساعدة المجتمع الدولي وتفهم مجلس الأمن أمران عاجلان وجوهريان. ولن يتحقق الوفاء بالمعايير العليا في إدارة الأموال العامة إذا لم توجد أموال لإدارتها. ونحن مستعدون للعمل مع المجلس بغية بلوغ هذا الهدف، ولكن ليس في وسعنا القيام بذلك وحدنا. وهنا، نحن نشارك في النداء الموجه إلى مجتمع المانحين بغية الوفاء بالتعهدات التي قطعت في الأمم المتحدة في ٥

وعلى أمل أن يراعي مجلس الأمن شواغلنا، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا للنتائج التي حققتها بعثته بالفعل تحت قيادة السفير السير إمبر جونز باري المحنكة الماهرة. وبلدي، جمهورية غينيا، على استعداد تام لتعزيز تعاونه مع جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية ومع الأمم المتحدة من أجل إيجاد جو سياسي واقتصادي أفضل يعزز انتعاش الشعوب الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي. والمتكلم التالي المدرج على قائمتي، هو ممثل ليبريا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كاواه (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أرجو التفضل بقبول تمائي لكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم على توجيه دعوة إلي للإدلاء ببعض التعليقات بشأن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، الوارد في الوثيقة S/2004/525. واستمحووا لي أيضا أن أعرب عن تقدير ليبريا لأعضاء المجلس الذين قاموا بالزيارة ولأعضاء الأمانة العامة الذين رافقوا البعثة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للسفير جونز باري ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي رأس البعثة.

لقد قرأت تقرير البعثة وأجده مفيدا في ملاحظاته العامة وذا صلة حينما يتعلق الأمر بالحالة الليبرية. وزيارة البعثة إلى منطقة غرب أفريقيا لا يمكن إلا أن توسّع رأي المجلس وتفهمه للمشاكل المعقدة التي تجابه المنطقة دون الإقليمية، وهي مشاكل بعضها مبين في التقرير المعروض على المجلس.

وقد اتخذ المجلس، خلال العام الماضي، قرارات وإجراءات أوجدت، بالنسبة للشعب الليبري، إحساسا

ضمن أهداف البعثة تحديد تدابير إضافية لتعزيز السلام المستدام والأمن والتنمية، وللتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية لمنع نشوب الصراعات في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك كيفية معالجة المشاكل العابرة للحدود.

والأمر الحوري لتحقيق تلك الأهداف هو عودة الثقة والإيمان وسط أطراف الصراعات في البلدان المتأثرة وفيما بين تلك الأطراف. وفي تلك العملية، لا يمكن المغالاة في تأكيد قيمة التعاون بين بعثات الأمم المتحدة وهيئاتها في المنطقة دون الإقليمية من ناحية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الناحية الأخرى. وفي تقديرنا، أن البعثة لم تشدد على هذا فحسب ولكنها أيضا اعترفت بالدور المتزايد الفعالية والقيمة الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعبئة البلدان في المنطقة بغية القيام ببعثات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الدور الاستباقي الذي يضطلع به رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس غانا جون كوفو، ورئيس نيجيريا أوباسانغو، ورئيس توغو إيداما في البحث عن تسوية للمأزق السياسي في كوت ديفوار.

وقد وفرت المناقشات الواسعة النطاق التي أجرتها البعثة مع قادة غرب أفريقيا، بمن فيهم الرئيس أوباسانغو، أفكارا ثاقبة وحددت التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في المنطقة دون الإقليمية.

وفي كوت ديفوار، هناك حاجة إلى دعم عملية التقارب والمصالحة. ونلاحظ أن قيادة ذلك البلد ملتزمة باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تعيد الإيمان والثقة ومن شأنها أن تمنع العودة إلى الصراع. وتشمل تلك التدابير إعادة تشكيل حكومة المصالحة الوطنية؛ ووضع جدول تفصيلي محدد زمنيا لتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي؛ وقيام

شباط/فبراير ٢٠٠٤. والنداء الوارد في الفقرة ٢٨ من التقرير واقعي وملح.

ونحن في إطار منطقة غرب أفريقيا، وخاصة في إطار اتحاد نهر مانو، قد عانينا بشكل هائل. إذ دمرنا هيكل تراثنا وليس لدينا ما نستبدل به هذا التراث. كنا شعبا واحدا يعيش في توافق، فدمرنا الثقة المحضة التي كانت موجودة. ويحدوني أمل قوى في أن نكون تعلمنا شيئا عن أنفسنا وأن نكون مستعدين لأن نتغير، وأن نتعايش وأن نبني. ويجب علينا الآن، بمساعدة المجلس، أن نستعيد العزم لرفع الأداء إلى مستوى الامتياز في الأداء لأنه، كما قال الكاتب خليل جبران، "حينما تصل إلى قمة الجبل، فإن عليك بعد ذلك أن تبدأ التسلق".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليبيريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أديكانيه (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفد نيجيريا أن أعرب عن تهانينا لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للفلبين على الطريقة الفعالة التي أدار بها مداولات مجلس الأمن الشهر الماضي.

لقد قرأ وفد نيجيريا تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الوارد في الوثيقة A/2004/525. وكانت الزيارة دليلا على الانشغال المستمر لمجلس الأمن بالحالة في غرب أفريقيا، فضلا عن كونها إظهارا لالتزام المجلس بالتشاور المنتظم مع الدول الأعضاء في البحث عن تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في مناطق الصراعات في المنطقة دون الإقليمية. وبالتالي من الجدير بالملاحظة أنه كان من

الطبيعية في البلد. ونؤيد توصية البعثة بوجوب استمرار مؤسسات بریتون وودز ومجتمع المانحين الدولي في المشاركة النشطة من خلال توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية اللازمة البلد.

وفيما يتعلق بسيراليون، تتقدم نيجيريا بتعازيها للأمم المتحدة وحكومات البلدان المعنية، وكذلك بخالص مواساتنا لأسر حفظة السلام الذي لقوا حتفهم في حادثة سقوط الطائرة العمودية مؤخرًا في سيراليون. ونحن نحیی شجاعة وتفاني أولئك الأفراد، الذين دفعوا أغلى ثمن في خدمة البشرية.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم الذي أحرزته حكومة سيراليون، خاصة في مجال تعزيز قدرات جيشها وشرطتها، نعتقد أن الحالة الأمنية على أرض الواقع لا تزال هشة. ولذلك توجد ضرورة للخفض الحذر لحجم البعثة في سيراليون، من أجل ضمان السلام المستدام.

وأخيراً، تلاحظ نيجيريا بارتياح دعم البعثة للوقف الاختياري من جانب الجماعة الاقتصادية لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وكما يعلم المجلس يقيناً، سيتم عاجلاً تعزيز هذا الوقف الاختياري من خلال اتفاقية تكون إلزامية لجميع الموقعين عليها. ويبين ذلك التزام البلدان في منطقتنا دون الإقليمية بمكافحة ويلات هذه الأسلحة. وسنواصل التعويل على المجلس والمجتمع الدولي في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على عبارات التقدير التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سيراليون. أودعه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ييمافي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك من سبقوني من المتكلمين في تهنئتك، سيدي

الجمعية الوطنية بسن تشريع لإجراء إصلاحات سياسية أساسية، كما يتوخى الاتفاق؛ والقيام بالطبع بإجراء حوار منتظم رفيع المستوى، بدون شروط مسبقة، بين الأطراف في البلاد. ونحن واثقون بأن الأطراف في كوت ديفوار ستكفل الوفاء الفعلي بالمعايير المحددة للبعثة.

ونشيد، من ناحية أخرى، بالدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الإعداد للانتخابات العامة في موعد أقصاه تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ونحس الأطراف في كوت ديفوار على تقديم الدعم والتعاون اللازمين للبعثة.

وفيما يتعلق بليبيريا، ترحب نيجيريا بالتقدم المحرز منذ أن تولت الحكومة الوطنية الانتقالية السلطة. ونظراً للتحديات الهائلة الكامنة في بناء السلام بعد الصراع في ذلك البلد، نضم صوتنا إلى المجلس في مطالبة البلدان التي لم تنفذ التعهدات التي قطعتها على أنفسها في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عُقد في شباط/فبراير الماضي بأن تفعل ذلك. كما أننا نطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر أيضاً في رفع حظره المفروض على تجارة الأخشاب وغيرها من الموارد الطبيعية حتى تتمكن الحكومة الليبيرية من تدبير الأموال اللازمة لإصلاح هياكلها الأساسية. وهذا يتسق مع مقرر مؤتمر القمة الثالث للاتحاد الأفريقي الذي اختتم أعماله مؤخراً، والذي عُقد في أديس أبابا، في إثيوبيا.

وفيما يتصل بغينيا - بيساو، يسر نيجيريا أن تلاحظ التقدم الذي أحرزته حكومة ذلك البلد في عملية الانتقال السياسي. ونشيد بالدور الإيجابي الذي يقوم به الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو. وتكمل تلك الجهود الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم عودة الحياة السياسية

الرئيس، على توليكم مسؤوليات إدارة مجلس الأمن هذا الشهر.

ونود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويود وفد جمهورية سيراليون أن يعرب عن عميق تقديره للمجلس على بعثة التقييم التي أوفدها إلى غرب أفريقيا، والتي نجتمع هنا لمناقشة تقريرها (S/2004/525). والبعثة مؤثر ملموس آخر على التزام المجلس بحل الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونحن نحيي أعضاء البعثة على الزيارة وعلى التقرير الذي أُعد بصورة مثيرة للإعجاب. ووفد بلادي مقتنع بأن من الممكن أن يعود السلام المستدام والاستقرار السياسي يعودا إلى تلك المنطقة التي تعصف بها الأزمات إذا ما نُفذت توصيات البعثة. ولذلك نحث جميع المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة والأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والحكومات والأطراف الأخرى في الصراعات الدائرة في بلدان المنطقة، على التعاون في تنفيذ التوصيات.

ويود وفد بلادي اغتنام هذه الفرصة لتذكير المجلس بحقيقتين مؤلمتين فيما يتعلق بالصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وقد يوفر النظر فيهما بعناية زخما إضافيا لعملية البحث الطويل الشاق عن السلام.

أولا، منذ حوالي ١٥ عاما الآن، وأغلب وقت وموارد الجماعة الاقتصادية يتركز على الصراعات في المنطقة، مما يصرف انتباه المنظمة بشكل كامل تقريبا عن هدفها الأصلي المتمثل في تحقيق التكامل والتنمية الاقتصاديين الإقليميين. ومن ثم أعاقت تلك الصراعات مبادرات التنمية الوطنية منها والإقليمية.

والحقيقة الثانية التي أود التذكير بها هي أنه لم يكن سهلا حتى على بلدان المنطقة التي لم تشهد صراعات أن تسعى إلى تحقيق أهداف الإعلانات الإنمائية الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فهل نتوقع حقا من تلك البلدان الفقيرة بالفعل والتي تشهد صراعا، أو تنتقل من الصراع إلى السلام، والتي تكون فيها حتى الخدمات الاجتماعية الأساسية ترفا، أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الإعلانات؟ إن تقديم مساعدة خاصة لتلك البلدان من أجل إعانتها على النهوض على أقدامها هو الحل الوحيد لمأزقها.

لقد ذكرتُ المجلس بهاتين المسألتين المترابطتين ترابطا وثيقا حتى أؤكد الحاجة إلى إلقاء نظرة جديدة متفحصة على عمليات حفظ السلام وعمليات السلام، كما هو مقترح في التقرير. والذي يدعو إليه وفد بلادي هو استراتيجية لنهج متكامل تجاه جهود السلام، لا تنحصر في إجراء نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ثم تختفي من ساحة الصراع، ولكنها تقوم أيضا، كجزء من عملية السلام، بمعالجة قضايا الصراع وتكفل الانتقال السلس من الخصومة إلى السلام والتنمية المستدامين.

وكما نعلم جميعا، يمكن لزع السلاح والتسريح أن يكونا عملية بسيطة واضحة المعالم لو التزمت أطراف صراع ما بحله. أما إعادة الإدماج فهي عملية أكثر تعقيدا وتكلفة وتعددا في جوانبها بكثير، تدور حولها مسألة الانتقال بعد الصراع. ففي سيراليون، على سبيل المثال، شكلت الانتخابات التي أُجريت عام ٢٠٠٢ - البرلمانية والرئاسية - وانتخابات الحكومة المحلية التي أُجريت في أيار/مايو من هذا العام تقدما كبيرا في عملية إعادة الإدماج السياسي. ولكن أكثر الجوانب أهمية في إعادة الإدماج، والذي يمكن تسميته البقاء أو إعادة الإدماج الاقتصادي، مازال يتعين إنجازه بشكل كامل نظرا للوضع المتردي للاقتصاد. والتعليم

متواصل للعملية الانتقالية. ولذلك، فإنني أردد نداء رئيسي إلى مجلس الأمن و إلى المجتمع الدولي بأن يواصل دورهما النشط في فترة الانتقال الحرجة بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. أودعه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما أود أيضاً أن أشكركم على دعوة الفريق الاستشاري المخصص لغينيا بيساو والمبتثق عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المشاركة في هذا الاجتماع الذي يناقش تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا.

بدون دعم مجلس الأمن، وعلى الخصوص دعم السفير إمبر جونز باري ممثل المملكة المتحدة، الذي قاد بعثة مجلس الأمن في رحلتها، ما كانت مشاركتنا في هذه البعثة لتحقيق. ونشكر السفير جونز باري على تمكيننا من ذلك. كما أننا ممتنون لهذا المجلس على الدعم وعلى علاقة العمل المتنامية والمجدية التي يقيمها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

حدث الكثير من التغيرات الهامة التي لها مدلولها في غينيا - بيساو. وفي يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ أجريت في البلد انتخابات تشريعية اعتبرت حرة ونزيهة وشفافة من جانب فريق من المراقبين الدوليين. مع ذلك، فإن التفاؤل الذي راودنا حيال مستقبل غينيا - بيساو لا يقوم فقط وببساطة على إجراء انتخابات ناجحة. فقد أكدت بعثتنا المشتركة أنه يوجد سبب لاعتبار ما يحدث في غينيا - بيساو على أنه اختراق فعلي.

والمهارات وفرص العمالة هي أدوات ذلك الجانب من إعادة الإدماج. ومن الممكن أن يفضي تجاهلها إلى ترك فراغ في عملية السلام. يمكن أن يشجع على إشعال الصراع من جديد. ولذلك نؤيد بقوة رأي البعثة بوجوب تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية المستدامة.

ويرحب وفدي بشكل خاص بالتوصية المتعلقة بإتباع النهج الإقليمي إزاء المشكلة والحاجة إلى التعاون والعلاقات الإيجابية بين دول الحوار. ونحن في سيراليون، مثلاً، بحكم التجربة التي خضناها في صراعنا، لن نشعر أبداً بالأمن والطمأنينة إلى أن يحصل جيراننا على السلام ولا يكون هناك من يعرقل الاستقرار لدى الآخرين. وعلى أي حال نعتقد أن جهود السلام في المنطقة ينبغي أن تكفل عدم امتداد الصراع المسلح إلى مناطق أخرى. ونحن ندرك أن هذا ليس أمراً سهلاً، ولكن تجنبه لن يكون على المدى الطويل في صالح السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

ويتضمن التقرير وصفاً لا بأس به للشواغل الرئيسية التي تهم سيراليون، بما في ذلك تأييد تعزيز الأجهزة الأمنية، والمحكمة الخاصة وإنعاش الاقتصاد من أجل استئناف التنمية النشطة، وتوفير فرص العمل، وإعادة بناء المؤسسات وتعزيز سلطة الحكومة - كل ذلك كجزء من عملية الانتعاش بعد الصراع. ويود وفدي أن يردد نداء رئيسنا من أجل دعم برنامج الانعاش الوطني، الذي يتضمن بالفعل إجراءات للاستجابة إلى الكثير من المسائل الواردة في التقرير. وهذه تشكل أسس ومواد بناء السلام الدائم والاستقرار والتنمية. وهي الأداة التي تمنع رجوعنا إلى الوراء خلال الفترة الانتقالية. إننا في حاجة إلى دعم مجلس الأمن لهذه الأدوات.

أود أن أذكر، أعضاء المجلس، بأن تجربة سيراليون كانت استثنائية، وهكذا كانت استجابة الأعضاء. ولكن القصة المثيرة لهذه الاستجابة ستكون ناقصة في غياب دعم

القصير والمتوسط الأجل في الاقتصاد من شأنه أن يساعد البلد على ترسيخ التقدم الذي أحرزته تلك الحكومة حتى الآن.

وقد استمد الفريق التفاوض من النهج الإيجابي الذي تواصل مؤسسات بريتون وودز إتباعه فيما يتعلق بغينيا-بيساو. واضطلع صندوق النقد الدولي بدور أساسي وبناء في دعم حكومة غينيا-بيساو وفي توفير المساعدة الفنية في العديد من المجالات، بما فيها الإدارة العامة والجمارك وإدارة النفقات، وإحصاءات القطاع العقاري والمالي. ومن المنتظر أن يجتمع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للنظر في التقرير المتعلق بمشاورات المادة الرابعة مع حكومة غينيا - بيساو. ومن المتوقع أن ينظر المجلس التنفيذي في وضع برامج يمكن أن يؤدي إلى استئناف برنامج المساعدة على تخفيض الفقر وزيادة النمو في غينيا-بيساو. ويأمل فريقنا أن يحث مجلس الأمن صندوق النقد الدولي على أن ينظر نظرة إيجابية في استئناف البرنامج لصالح غينيا-بيساو.

كما أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة لدى البنك الدولي، والمتوقع أن تبدأ في أيلول/سبتمبر تشكل علامة طيبة تدل على ثقة البنك بغينيا-بيساو. والبرنامج الجديد سيدعم استعادة الاستقرار الاقتصادي العام، وتوفير الدعم إلى الخدمات الاجتماعية، ولاسيما الصحة والتعليم، وتعزيز الحكم الرشيد، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص في مجال المياه والطاقة والنقل والاتصالات اللاسلكية. وقد أوضح كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تنفيذ برنامجيهما لن يكون ناجحاً بدون تشجيع قوي ونشط من جانب مجتمع المانحين.

وختاماً، في مجال السلم والأمن، فإن الفريق يشعر بالقلق حيال إعادة هيكلة القطاع الأمني. فظروف العمل

فالجمعية الوطنية الشعبية التي انتخبت مؤخراً ملتزمة باستكمال استعراض الدستور خلال الدورة الحالية التي ستضع الأساس لعقد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥. كما أن الحكومة الجديدة عازمة على تقوية علاقة الشراكة والحوار مع الأطراف الإنمائية الدولية، وذلك انطلاقاً من روح نهج علاقة الشراكة التي أيدتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على استعادة الثقة الاقتصادية والمالية الدولية في غينيا-بيساو.

وخلال زيارتنا شهدنا حكومة ملتزمة بتحسين أساليب الحكم وهي بصدد تقوية الآليات التي من شأنها أن تعمق الديمقراطية في ذلك البلد. وقد يتذكر المجلس التغيرات الكثيرة التي حدثت مع عزل كبار الموظفين، بما في ذلك من كانوا في مكتب رئيس الوزراء ووزارة الاقتصاد والمالية، والتي أسهمت في خلق حالة عدم الاستقرار في المؤسسات وفي تهديد السلم والأمن في غينيا-بيساو. غير أن الحكومة الجديدة بدأت تمارس مزيداً من الشفافية والمساءلة أكبر في قطاع الإدارة العامة من خلال اختيار كبار الموظفين في القطاع العام على أساس الكفاءة والخبرة الفنية. وهذا النهج من جانب الحكومة يسهم بالفعل في تحقيق الاستقرار العام.

هناك لجنة للخزانة تشمل في عضويتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمحص عمليتي جمع الإيرادات والنفقات داخل وزارة الاقتصاد والمالية. وكنتيجة لذلك كانت هناك مكاسب ملموسة في جمع الإيرادات التي مكنت الحكومة بعد ٤٥ يوماً فقط من تسلم السلطة من أن تدفع رواتب ثلاثة أشهر لموظفيها من مواردها الخاصة.

غير أن غينيا-بيساو ما زالت بحاجة إلى مساعدة إنمائية رسمية لإعادة بناء هياكلها الأساسية والاقتصادية، وإلى الاستثمارات الخاصة من أجل إعادة انطلاق اقتصادها. إن فريقنا مقتنع بأن استثمار ولو بقدر متواضع على المديين

الآن كيف يمكننا أن نعزز هذه التطورات الإيجابية وأن نتجنب الانتكاسات.

كانت لبعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا أهداف مزدوجة. أولاً، أرادت البعثة معالجة حالات معينة في عدد من بلدان المنطقة. وكانت أكثر الحالات إلحاحاً في المحادثات كوت ديفوار، حيث حاولت البعثة أن تذكي من جديد شعلة المفاوضات بين الأطراف. ويشاطر الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن قلقه على الحالة في كوت ديفوار ويؤكد من جديد المسؤولية الفردية للزعماء السياسيين عن تفادي المواجهة وعن الدخول في حوار ومفاوضات على أساس اتفاق ليناس - ماركوسي. ويقدر الاتحاد الأوروبي الرسالة القوية التي وجهتها البعثة إلى جميع الزعماء السياسيين في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بالقمة المصغرة لغرب أفريقيا التي نظمها الأمين العام في ٦ تموز/يوليه في أديس أبابا، والتي ستم متابعتها في أكرا في وقت لاحق من هذا الشهر.

ثانياً، عالجت البعثة جملة واسعة من المسائل الموضوعية التي تهم المنطقة ككل. وفي هذا الصدد، أجرت البعثة عملية متابعة لتقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ حول المشاكل العابرة للحدود (S/2004/200). وأود أن أشير كذلك إلى الاستراتيجية الشاملة للتعاون مع غرب أفريقيا التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤. ومن المبادئ المركزية لتلك الاستراتيجية التصدي للتحدي الكبير المتمثل في دمج إدارة الأزمات على المدى القصير مع الإجراءات الوقائية على المدى الطويل.

أود أن أركز في هذه المداخلة على ثلاث مسائل موضوعية تتعلق بالتطورات على المدى الطويل: استراتيجية الأمم المتحدة لفترة ما بعد الصراع في المنطقة، وقيمة التكامل الإقليمي، والاتساق في عمليات حفظ السلام.

والعيش بالنسبة للعسكريين سيئة جداً. وفي سياق التاريخ الحديث لغينيا- بيساو يصبح تحويل القوات المسلحة إلى قوة محترفة أمر أساسي لا غنى عنه بشكل مطلق من أجل التقليل إلى أكبر حد ممكن من خطر انتكاس البلد وعودته إلى حالة الصراع. وهذه قضية هامة لأن الحالة الأمنية في غينيا- بيساو لا تزال هشة وهي واقعة في منطقة دون إقليمية هشة بدورها.

وقد استنتجت البعثة المشتركة أن من الأهمية بمكان مواصلة رصد ودعم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غينيا- بيساو. ثم إن فريقنا يوافق على أن مواصلة الدعم ضرورية بشكل أساسي للحيلولة دون ضياع المكاسب التي أنجزتها غينيا- بيساو مؤخراً، ويؤمن بضرورة مواصلة ذلك الدعم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلمات التقدير التي وجهها لوفدي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، بلغاريا وكرواتيا، ورومانيا، وتركيا، ودول عملية تحقيق الاستقرار والبلدان المرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية أيسلندا والنرويج العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

مع أننا أخذنا علماً بالتطورات الإيجابية في غرب أفريقيا فإن الحالة فيها ما زالت هشة. وإذ يركز المجلس اهتمامه على هذه المنطقة فإنه من المناسب أن نسأل أنفسنا

يضما صفوفهما في التماس مساعدة الجهات المانحة. فما أسهل ما تختفي حالات ما بعد انتهاء الصراع من الصفحات الأولى وبالتالي من على "شاشة رادار" المانحين.

وتتعلق مجموعة ملاحظاتنا الثانية بالتكامل الإقليمي. وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن إجراء التغيير وصون جهود السلام على عاتق دول المنطقة. وفي رأينا أن التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا يمكن أن يؤدي دورا حيويا في منع نشوب الصراعات في المستقبل. ذلك أن المشاكل الناشئة عبر الحدود من قبيل الجنود الأطفال، والمرتزقة، والأسلحة الصغيرة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ما برحت تؤجج جذوة الصراعات منذ سنين. لذلك لا بد أيضا من إيجاد الحلول على الصعيد الإقليمي.

وفي غرب أفريقيا، نقدر الدور الإيجابي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة). ويؤيد الاتحاد الأوروبي، كشأن الكثير من البلدان والمنظمات، تعزيز تلك المنظمة وقدرتها المؤسسية. ونرى أن الوقت قد حان لإعداد آلية للتنسيق المنهجي بين المانحين تحت قيادة الجماعة. وتدعو استراتيجية الاتحاد الأوروبي الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٤ أيضا إلى إعداد إطار مفاهيمي لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام في غرب أفريقيا. ونرجو أن يمكن قادة المنطقة الجماعة من الاضطلاع بتلك المهمة.

وأخيرا، يمكن للمجتمع الدولي أيضا أن يسهم في هذا السبيل بتكثيف شراكته سواء مع فرادى البلدان أو مع المنظمات ذات الصلة في المنطقة. ويحاول الاتحاد الأوروبي هيكله حوار السياسات مع الجماعة تحقيقا لهذا الغرض. وقد دعت هولندا، بوصفها ترأس الاتحاد الأوروبي، جميع وزراء خارجية الجماعة إلى اجتماع غير رسمي مع نظرائهم بالاتحاد الأوروبي يعقد في ماستريخت يوم ٤ أيلول/سبتمبر. ويمكنني أيضا أن أبلغكم بأن الاتحاد الأوروبي قد مدد هذا الأسبوع

أولا، فيما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء الصراع، تتيح الحالة الراهنة في غرب أفريقيا، كما جاء في التقرير، فرصة حقيقية للإفلات من حلقة العنف والفقر. وقد شدد مجلس الأمن طوال مدة بعثته على العلاقة بين الأمن والتنمية. ويوافق الاتحاد الأوروبي كل الموافقة على أن تلك الصلة تتسم بأهمية قصوى أثناء مرحلة الانتقال إلى أجواء السلام والتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا.

وبما أن الأمم المتحدة تفتقر إلى وجود هيئة تنفيذية وحيدة لبناء السلام، يتعين على أجهزة الأمم المتحدة أن تتعاون بشكل فعال على الجمع بين الشواغل الأمنية والإنمائية. ونأمل بالتأكيد أن يواصل مجلس الأمن أخذه بالنهج الشامل الذي انتهجه في تقرير البعثة (S/2004/525). وقد يكون من الطرق في هذا الصدد بحث إنشاء المزيد من اللجان المختلطة المخصصة المؤلفة من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو الجمعية العامة للتعامل على وجه التحديد مع حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك في منطقة غرب أفريقيا الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمس تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة. وأكد الاتحاد الأوروبي مجددا الإسهامات القيّمة التي تقدمها تلك الأفرقة في أخذ الأمم المتحدة بنهج شامل في بناء السلام. وكان مما ذكر أيضا إمكانية تكثيف التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإبداء نفس هذه الفكرة.

ومن المجالات المحتملة للتعاون برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وإصلاح القطاع الأمني. ويمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كذلك أن

بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا مع المجلس ومع بلدان المنطقة. وسواء تعلق الأمر بإدارة أزمة قصيرة الأمد أو باستراتيجية طويلة الأجل، فإن الاتحاد الأوروبي يقف على أهبة الاستعداد لأن يكون شريكا من أجل المساهمة في تحقيق هدفنا المشترك وهو جلب السلام والاستقرار إلى شعوب تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الودية التي وجهها إلى رئاسة المجلس.

المتكلم التالي هو ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترى حكومة اليابان أن أكثر البرامج إلحاحا وضرورة لمنطقة غرب أفريقيا تتمثل في توطيد دعائم السلام وتحقيق الأمن البشري. وتواصل اليابان القيام بمختلف المبادرات لمعالجة هاتين المسألتين على نحو فعال، وخاصة من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلادي بأن عملية الانتقال إلى السلام والاستقرار تمضي قدماً في سيراليون ولييريا، وأنه قد أُحرز تقدم في عدد من المجالات نحو إعادة بناء البلدين. ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد أُجريت في غينيا - بيساو انتخابات تشريعية ناجحة، وأن خطوة رئيسية قد اتخذت نحو استعادة النظام الدستوري فيها. ونحن ندعم تلك الجهود بنشاط بغية التعجيل بخطى التقدم، كما ورد في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٥ آذار/مارس (انظر S/PV.4933). وبالنسبة للييريا، قدمت حكومة اليابان حوالي ٩ ملايين دولار كمساعدة في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه دعماً لعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، والجهود الإنسانية وما إلى ذلك.

ولاية السيد هانس دالغرين ممثلاً لرئاسة الاتحاد الأوروبي لدى بلدان اتحاد نهر مانو.

أما مجموعة ملاحظاتي الأخيرة فتتعلق بالتعاقد وحفظ السلام. ويتناول تقرير البعثة التضافر والتنسيق داخل بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وفيما بين تلك البعثات، إذ تعمل في المنطقة في الوقت الراهن ثلاث عمليات كبيرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، يصل قوامها إلى قرابة ٣٠.٠٠٠ جندي وتمثل ما يقرب من نصف ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وصحيح أن الحالات في البلدان تتفاوت. ولكن كثيراً من المشكلات والتحديات التي يتعين على الأمم المتحدة التصدي لها وثيقة الصلة ببعضها في الوقت ذاته. ويبدو من المناسب إجراء تحليل متعمق لبعثة الأمم المتحدة في لييريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والبحث عن أوجه التآزر الممكن. ومن الأشياء التي تتبادر إلى الذهن على الفور في هذا الصدد القيام بدوريات الحدود المشتركة وتبادل المعلومات. ويمكننا أيضاً النظر في قضايا أقرب من ذلك إلى الأساسيات، كمدى إمكانية تجميع الاحتياجات السوقية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التقرير الذي تعده الأمانة العامة حالياً بشأن هذا الموضوع. ولدى غرب أفريقيا الفرصة للاستفادة بقدر كبير من الأفكار التي من شأنها جعل بعثات الأمم المتحدة في المنطقة أكثر فعالية. والمكاسب اللاحقة من حيث الفعالية من شأنها أن تمكن من إقامة وجود أكثر استدامة للأمم المتحدة في كل المنطقة. ومن شأنها أيضاً إفادة الأمم المتحدة في شكلها الأوسع وتوفير دروس هامة لنا جميعاً نستفيد منها في حفظ السلام الإقليمي.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم مرة ثانية يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لمناقشة تقرير

حفظ السلام الأخرى، على أساس تقييم الأوضاع الحقيقية في الميدان، وتعديلها حسب الاقتضاء. أما بالنسبة للاقتراح الوارد في التقرير بتوفير موارد إضافية لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، فإننا نود أن نشدد على أن هذا الاقتراح ينبغي أن يخضع لدراسة وافية من منظور ما إذا كان من شأنه تيسير التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانياً، من الأهمية بمكان تعزيز قدرة أفريقيا ذاتها على إدارة الصراعات. وفي هذا المجال، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تؤدي العديد من الأنشطة في غرب أفريقيا بفعالية لمنع نشوب الصراعات، لها دور كبير تقوم به في المنطقة. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى تقوية قدرة الجماعة من خلال زيادة جهود التعاون المتبادل. وكما يذكر التقرير، وبغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين، من الأساسي أن تبذل جميع البلدان المجاورة في المنطقة، لا البلدان الخارجة من الصراعات فحسب، جهوداً لتحسين الحكم فيها من خلال أنشطة مثل تعزيز مراقبة الحدود وحملات مكافحة الفساد. والدعم الدولي في هذا المجال ضروري بالتأكيد، وإن كنا نود التشديد على أن ملكية أفريقيا لتلك الجهود هو العنصر الأهم.

ثالثاً، تتشاطر اليابان الرأي القائل بأن برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم هو من أهم المهام في عملية السلام. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بملاحظة يثيرها التقرير عن التفاوت في الموارد المتاحة بين أنشطة نزع السلاح والتسريح - والإعادة إلى الأوطان وإعادة التأهيل. واليابان تقدم الدعم لهذه الأنشطة في بلدان مثل سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار، وستواصل التعاون في هذا المضمار.

ونشارك البعثة قلقها أيضاً إزاء التفاوت بنسبة ٣ إلى ١ بين المبالغ التي تدفع على سبيل التعويض التي يقدمها البنك

وفي ضوء الظروف الجغرافية السياسية في غرب أفريقيا، حيث الأوضاع في البلدان المتجاورة كثيراً ما يرتبط بعضها بالآخر ارتباطاً وثيقاً، يصبح لازماً أن يُتبع نهج إقليمي لضمان السلم والاستقرار في البلدان منفردة. وكما لوحظ مراراً وتكراراً في الماضي، وكما يرد أيضاً في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2004/525)، علينا أن نعترف بأن عدم الاستقرار في بلد ما كثيراً ما يكون له أثر سلبي على المنطقة ككل. ومن هذا المنظور، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء التأزم السياسي الراهن في كوت ديفوار، ونود أن نشدد مرة أخرى على أن ثمة حاجة إلى التزام واضح وجهود عازمة من جانب جميع الأطراف المعنية لتشجيع عملية السلام، وخاصة من ناحية التنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاق لينا - ماركوسي. وفي هذا الصدد، تشيد حكومة اليابان بجهود الأمين العام والاتحاد الأفريقي والبلدان المعنية لتحديد الأهداف المشتركة وإعداد جدول زمني لعقد مؤتمر قمة في أكرا يوم ٢٩ تموز/يوليه.

وقد أرسلنا وفداً إلى قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في إثيوبيا في الأسبوع الماضي. ويسعدنا أننا تمكنا من الالتقاء بعدد من زعماء بلدان منطقة غرب أفريقيا ووزرائها لتبادل الآراء بشأن المسائل المتصلة بالسلام في المنطقة، بما في ذلك كوت ديفوار، إلى جانب الأهمية البالغة لتوطيد السلام.

وإذ قلت ذلك، أود أن أشير إلى مسائل ثلاث نعتبرها ذات أهمية خاصة لتعزيز نهج إقليمي. أولاً، ترحب اليابان بالجهود المبذولة لتحقيق تعاون متبادل، وخاصة في مجال مراقبة الحدود، بين بعثات الأمم المتحدة في مختلف بلدان غرب أفريقيا. ونتيجة لهذا الجهد، ينتظر أن تستخدم الموارد المحدودة للأمم المتحدة بكفاءة أكبر وأن تزيد فعالية التكلفة إلى حد كبير. ونرحب أيضاً بتخفيض قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريجياً نتيجة للتقدم الملحوظ الذي حققته. ويُذكرنا ذلك بالحاجة إلى إعادة تقييم بعثات

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن خالص تقديرنا للسفير جونز باري على عرضه الممتاز لتقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (S/2004/525)، التي ترأسها.

وبعد كل ما قيل بشأن هذا الموضوع، سأتوخى الإيجاز. بالنظر إلى المدة التي استغرقتها البعثة، كانت الأهداف التي حددناها طموحة نوعاً ما، والتحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية تبرر زيارة هذه البعثة تماماً. وفي كل من البلدان السبعة التي استقبلت البعثة، كان بوسعنا أن ندرك أنه حتى وإن كانت الأوضاع مختلفة في كل حالة، فإن أصول المشاكل والآثار المترتبة عليها كانت متماثلة في الجزء الأغلب منها. وكان في مقدورنا أيضاً أن نلمس مرة أخرى مدى أهمية وجود الأمم المتحدة في المنطقة، وأحطنا علماً باتفاق تحليل مجلس الأمن مع تحليلات المنظمات دون الإقليمية والمنظمة القارية.

وقد لاحظنا أن عملية استعادة الأوضاع الطبيعية وبناء السلام في المنطقة تتوقف إلى حد كبير على إيجاد بيئة يمكنها أن تساعد على تطوير القدرات الاقتصادية القوية للمنطقة دون الإقليمية. ويتضح ذلك وضوحاً كبيراً حينما يلقي المرء نظرة على التوصيات الكثيرة التي قدمت في التقرير المقدم من جانب السفير جونز باري.

لقد أتاحت البعثة لأعضاء المجلس فرصة لتقييم امكانيات تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والقارية المعروف عنها تصميمها على أن يعزز بفعالية السلام والاستقرار في بلدان المنطقة دون الإقليمية. ونتيجة عن إيفاد البعثة جمعنا قدراً كبيراً من المعلومات، مما لا بد من أن يساعدنا في توجيه نشاطاتنا فيما يتعلق بالمنطقة دون الإقليمية. ولذلك يشعر وفد بلدي بأن من الحيوي الآن أن نضع أولويات وأن نحدد هوية المهام

الدولي في كوت ديفوار، وتلك التي تقدمها في ليبيريا ميزانية إدارة عمليات حفظ السلام. ويقال أن هذا التفاوت يؤدي إلى تزايد تدفق المقاتلين السابقين إلى كوت ديفوار، بل ويهدد بأن يتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار. أما بالنسبة لمدفوعات التعويض، فلا بد من إعادة النظر في مسألة ما إذا كان استخدام ميزانية إدارة عمليات حفظ السلام يعد أمراً ملائماً، مع تشجيع انخراط البنك الدولي والمؤسسات الإنمائية الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، فإن التنفيذ الجاري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الأوطان وإعادة التأهيل في كل بلد لن يفرضي إلى تسوية أساسية للمشكلة ما لم تكن هناك مراقبة فعالة لتدفق الأسلحة الصغيرة في أنحاء المنطقة برمتها. وفي هذا السياق، نعتز بأهمية الدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للسيطرة على عمليات نقل الأسلحة من خلال وقفها الاختياري للأسلحة الصغيرة. ونرى من المفيد أيضاً أن يُصدر الأمين العام توصيات بشأن نوع الإجراءات التي ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذها للمساعدة في خفض انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية، كما يذكر تقرير البعثة.

وما فتئنا نشدد على ضرورة تقييم فعالية تكلفة بعثات مجلس الأمن. ونعتقد أن من المفيد للغاية أن يُقدّم شرح علني مفصل بشأن فوائد وتكلفة إيفاد بعثات لمجلس الأمن إلى منطقة توجد فيها أنشطة ميدانية للأمم المتحدة.

كما نود أن نؤكد على الأهمية القصوى لنهوض كل بلد في منطقة غرب أفريقيا بملكية الجهود، بتعاون المجتمع الدولي، لضمان تحقيق السلام في غرب أفريقيا. وطالما استمرت هذه الجهود في المنطقة، ستبقى اليابان ملتزمة بدعمها بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي.

ومن هذا المنظور من المهم ملاحظة أن الحل في البلدان التي زارتها البعثة يبدو الآن أنه إعادة البناء والتصالح وأن الأولوية أعطيت لتنظيم انتخابات حرة وشفافة والتنمية وحسن الحكم. وهكذا أيضا في كل من البلدان تماثل التحديات تقريبا، على الرغم من أنها ليست دائما على نفس القدر من القسوة. بيد أنه ثمة افتقار إلى الوسائل المالية، ومشاكل اجتماعية واقتصادية، ومسائل نزع السلاح، والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج، وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، وإعادة بناء القوات المسلحة، والفساد، والإفلات من العقاب، وتداول الأسلحة الخفيفة، وتجنيد الجنود الأطفال، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات بأن الأزمات المستعرة ستنتشر إلى ما يتجاوز حدود تلك البلدان.

إن حشد مجتمع المانحين ومؤسسات بريتون وودز لتوفير موارد مالية ومساعدة فنية لضمان نجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان أكثر لزوما من أي وقت مضى. ولذلك، مما هو مرغوب فيه أن تنفذ التبرعات لهذه البلدان الثلاثة تنفيذا سريعا.

وكلمة عن كوت ديفوار. أن المآزق المتعلق بتنفيذ اتفاقات ليناس - ماركوسيس وشلل حكومة المصالحة الوطنية يمكن أن يعنيا فشل عملية السلام برمتها. وإننا إذ نشعر بالامتنان للالتزامات التي التزم بها الرئيس غباغبو خلال مؤتمر القمة الصغير الذي ترأسه الأمين العام في ٦ تموز/يوليه في أديس أبابا بالعمل لاطفاء فتيل الحالة والعمل لتبني إصلاحات تشريعية مخططة لـ ٢٨ تموز/يوليه، فإن وفد بلدي يعتقد بأن المجتمع الدولي ومجلس الأمن على نحو خاص يجب أن يضمنوا الوفاء بهذه الالتزامات. ونحن ننتظر عقد ونتائج مؤتمر القمة الإقليمي المزمع انعقاده في ٢٩ تموز/يوليه في عاصمة غانا.

حتى نستطيع أن نعالج بفعالية أكبر مسألة الحشد والاستعمال العقلاني للموارد المادية والمالية والبشرية التي يسبب غالبا النقص فيها الإخفاق في التدابير الموصى بها.

إن النقاط التي أجهلتها تثبت الحاجة إلى متابعة ورصد منتظمين من جانب مجلس الأمن لتنفيذ استنتاجات البعثة نفسها والتوصيات المقدمة في سياق التقرير الأول الذي قدمه الأمين العام عن المشاكل الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا. إن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بمنع الصراع ينبغي أيضا أن يعمل لتحديد هوية فرص التعاون ابتغاء النهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سأحاول توخي الإيجاز الذي توخاه زميلي ممثل بنين. في البداية أود أن أعرب لأعضاء اللجنة وللسفير أمير جونز باري عن خالص تحاتي على جودة العمل المنجز في فترة زمنية قصيرة جدا.

لقد عاد الأعضاء، من مكوثهم في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، باقتناع معزز بأن التنمية والسلام والأمن يرتبط الواحد منها بالآخر ارتباطا لا تنفصم عراه وبأنه لذلك من العبث التخطيط للتنمية بدون توفير الشرط اللازم للسلام وبالعكس. ولاحظوا أيضا على نحو مباشر الجانب الإقليمي للأزمات المحلية التي تنتشر بسرعة، تحت أثر ظروف مختلفة، إلى بلدان مجاورة خرجت غالبا قبل وقت قصير من صراعات مدمرة.

تمكننا هذه الملاحظات السريعة من الاعتقاد بأن النهج النشط الذي يود أعضاء البعثة أن يشاهدوه لمنع الصراعات لا يمكن إلا أن يكون نهجا جمعيا وشاملا. ويجب طبعاً أن يشرك بلدان المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة، ويجب أن تمتد استراتيجيته من حفظ السلام إلى دعم تدابير لضمان ترسيخ جذور ذلك السلام فعلا.

ان التقدم الذي يجري انجازه في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو تقدم كبير جدا. في كوت ديفوار بدا المأزق السياسي لا يمكن تذليله. ولكن لدينا امل مجدد، وقد سمعنا الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام غوينو يوم الثلاثاء الماضي، في أن الحالة الصعبة في ذلك البلد ستستفيد من المشاركة الشخصية للأمين العام في أديس أبابا والاجتماع المقبل في أكرا. ويسرنا أيضا سرورا كبيرا جدا الانخراط الفعال من جانب رؤساء دول المنطقة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية مساعدة أطراف كوت ديفوار على العودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي البلدان التي ذكرتها يمثل الفقر والبطالة عن العمل مصدرا دائما لزعزعة الاستقرار وانعدام الأمن. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحاط علما بانتظام بالمشاريع المحددة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة البلدان التابعة للأمم المتحدة ابتغاء تعزيز العمل الاقتصادي على الأمد القصير - وعلى وجه الخصوص من جانب الشباب الذين يحتمل احتمالا كبيرا أن يكونوا فريسة الميليشيات والجماعات المسلحة. وعلى الرغم من أن المسؤولية المباشرة عن المبادرات الإنمائية تقع في مكان آخر داخل المنظمة فإن ارتباطها بالسلام والأمن يزداد وضوحا. هذا هو السبب في الحاجة إلى زيادة الانتباه الذي يولييه المجلس للتنمية في مجالات بعد نشوب الصراع.

ومما يشجعنا غاية التشجيع عزم الجماعة الاقتصادية على وضع استراتيجية لمنع نشوب الصراع. ونتوقع أن يعمل المجلس في المستقبل ضمن إطار عمليات حفظ السلام ومبادرات تفادي الصراع أيضا. أن التعاون بين الجماعة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا نرحب به، وتنسق على حاجة المكتب إلى موارد إضافية ينبغي النظر فيها بوصفها تحظى بالأولوية. غير أنه يبدو أن المكتب، وقد انشئ نتيجة عن دعوة الجماعة الاقتصادية إلى اتخاذ نهج

وهنا أود أن أرحب بالدور الفعال والقيم الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية وأن أدعو إلى تعزيز التعاون فيما بين تلك الجماعة ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى للمساعدة في معالجة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا. وهكذا، أيضا، نحن بحاجة إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا حتى يستطيع أن يؤدي دوره على نحو تام في نهج إقليمي وفعال ومتسق حيال الصراعات.

وأخيرا، أود أن أرحب بالجهود المبذولة على المستويات القاري والإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا. إن إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والدور الفعال الذي تؤديه المنظمات دون الإقليمية، وعلى الخصوص الجماعة الاقتصادية، ووزع بعثتين أفريقيتين لحفظ السلام هي الأمثلة الموضحة اللافتة للنظر على ذلك.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان لكم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونشكر السفير جونز باري على عرض التقرير (S/2004/525).

في المقام الأول انتهز هذه الفرصة لأقول أن الرئيس لولا دا سيلفا سيشارك، في غضون عشرة أيام، في جلسة لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في سان تومي وبرينسيبي، واتساقا مع سياستنا، سياسة التعاون والتضامن مع أفريقيا، سيزور أيضا الرأس الأخضر وغابون. يواجهنا غرب أفريقيا من الجانب الآخر للمحيط الأطلسي، وغرب أفريقيا قريب جدا من أفئدتنا وعقولنا. ونرى أن المناقشات المتعلقة ببلدان المنطقة ينبغي أن يشارك جميع أعضاء المجلس فيها مشاركة تامة.

وفيما يتعلق بمسألة اتباع نهج إقليمي نحو المشاكل العابرة للحدود، يبدو من التوصيات الواردة في التقرير أن تنسيق مختلف برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة إدماجهم إلى الوطن أو توطينهم في المنطقة لم يتقدم بقدر ما هو متوقع. وقد يكون هذا هو البند الأهم الوحيد للتعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في غرب أفريقيا، وينبغي متابعته بشكل دائم وينبغي أن يشمل، كما أوصى بذلك مجلس الأمن، البلدان المجاورة للبلدان الخارجة من الصراع.

وأخيرا، نظرا لأن البرازيل ترأس لجنة الجزاءات المفروضة على سيراليون، أود أن أضيف أن المحكمة الخاصة قد استرعت انتباه أعضاء اللجنة إلى النقطة التي أُثيرت في الفقرة ٤٢ من التقرير وأن اللجنة ستنظر في الأمر في وقت لا يتجاوز الأسبوع المقبل. وستولي اللجنة الاعتبار الواجب لالتماس منح إعفاء مبدئي من حظر السفر المفروض على المحتجزين لدى المحكمة إذا احتاجوا إلى نقل عاجل من أجل العلاج الطبي.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إننا نرحب بنتائج بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، التي ننظر إليها بوصفها إشارة هامة إلى أطراف الصراع بأنه يجب عليها التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها. ونشدد على أنه، في ضوء الطابع العابر للحدود للعديد من المشاكل في غرب أفريقيا، فإن النظر في تلك المشاكل وحلها يجب أن يكونا شاملين وواسعي النطاق. وانتقل الآن إلى الحالات في بلدان بعينها.

من أجل إحراز المزيد من التقدم في كوت ديفوار، لا بد أن نُوحد النهج بشكل متسق على أساس أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي ودستور كوت ديفوار. ونحن نرحب بمؤتمر القمة الإقليمي الذي عُقد في أديس أبابا في

إقليمي ازاء تهديدات السلام والأمن، ينبغي أن يستفيد من موقعه في أبوجا.

وفيما يتعلق بغينيا - بيساو فإن وفد بلدي أكد دائما على أهمية العمل المشترك من جانب مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن العلامات الإيجابية أن المهمة قد اتخذت بالمشاركة مع الجماعة الاستشارية المخصصة.

ولا بد أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا بشكل كامل في غينيا - بيساو حتى لا يذهب الاستثمار هناك سدى. وينبغي ألا يفقد التقدم الكبير الذي أحرز في الانتقال السياسي بسبب النشاط الاقتصادي غير الوافي. وندعو مؤسسات بريتون وودز والشركاء الإنمائيين إلى زيادة مساعدتهم المالية والتقنية لذلك البلد، بهدف إحراز تقدم سلس صوب تحقيق السلام المستدام، الذي سيبلغ ذروته بإجراء الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس ٢٠٠٥.

والأمر الذي يستدعي قلقا عميقا هو الكمية الكبيرة من الأسلحة التي يحملها السكان، كما بين التقرير. وهناك مخاوف من أن أسلحة من بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية قد تكون متوجهة إلى غينيا - بيساو. ونحن نتساءل عما إذا كان المعدل العالي للمقاتلين مقابل الأسلحة الملاحظ في ليبيريا يمكن أن يعني أن الأسلحة يجري تهريبها من بلد إلى آخر. وينبغي أن تمنع الآليات المشتركة للتعاون بين عمليات حفظ السلام في المنطقة حدوث ذلك. وتتفق بشكل تام مع توصية البعثة بأن يولي مجلس الأمن اعتبارا للمسألة، وأن تدرج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غينيا - بيساو في سياسات الجماعة لاحتواء الانتشار. وتشكل الحقيقة، التي وردت في التقرير، بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تخطط لتعزيز وقفها الاختياري بشأن الأسلحة الصغيرة وأن تستبدله باتفاقية إلزامية تطورا جديرا بالترحيب به، وينبغي أن يدعم المجلس تلك المبادرة.

وفي غينيا - بيساو، لا بد من إعادة النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن، من خلال إجراء انتخابات تتقيد بالمعايير الديمقراطية. ومن المهم أن بذل كل جهد ممكن لدعم الاتجاهات الإيجابية وعدم السماح بتقويض عملية السلام. وهنا، مما له أهمية بالغة أن يزود المجتمع الدولي البلد بالمساعدة التي يحتاج إليها.

وسهولة اختراق الحدود حاليا في المنطقة تثير العديد من المشاكل والتهديدات البالغة الخطورة، التي تتطلب دراسة شاملة وتسوية تأخذ في الحسبان التوصيات والاقتراحات التي صيغت على أساس الجهود المشتركة التي بذلتها بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وبعثة مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونحن نرى هذا الأمر يستحق نظرا خاصا ومتعمقا.

السيد مركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة نتائج بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى غرب أفريقيا. ونشارك الوفود الأخرى في الإشادة بالسفير إمبر جونز باري على قيادته المقتدرة لتلك البعثة المفيدة، التي زارت سبعة بلدان في ١٠ أيام.

وغرب أفريقيا منطقة تواجه العديد من التحديات، ولكنها أيضا منطقة تحظى بإمكانية كبيرة. بيد أن تلك الإمكانية لم تتحقق في الأعوام الماضية. وفي ضوء ذلك يستمر مجلس الأمن بشكل نشط في إبقاء مسائل المنطقة قيد نظره. ولم تكن الزيارات التي قام بها مجلس الأمن العام الماضي والشهر الماضي تشكل إظهارا واضحا للاهتمام الشديد للمجلس بتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا فحسب، بل تشكل أيضا، وبقدر متساو من الاهتمام، أقوى وسائل المجلس لإيصال رسالته إلى الأطراف المعنية في المنطقة. وكانت المواضيع الرئيسية، التي تشمل البلدان السبعة التي

٦ تموز/يوليه، وتحدونا آمال في نتائج الاتصالات بين الأطراف في كوت ديفوار المقرر إجراؤها في أكرا في ٢٩ تموز/يوليه. ومن المهم فعل كل ما يمكن بغية إنهاء القوى الطاردة المتزايدة التي تعمل في البلد، وخاصة خلال التحضيرات لإجراء الانتخابات. ومن الجوهرى أيضا التغلب على الشك المستمر فيما يتعلق ببرامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونحيط علما باعتماد الحكومة تدابير محددة لإنهاء الإفلات من العقاب. ولا بد أن ينال كل المدانين في انتهاكات حقوق الإنسان العقوبة التي يستحقونها. وهنا، علينا أن نعلق أهمية خاصة على التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية المكلفة بالتحقيق في كل تقارير انتهاكات حقوق الإنسان منذ أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وفما يتعلق بليريا، لا بد أن نضع دائما نصب أعيننا، لأغراض عملية، أن سلطة الحكومة محدودة في منروفيا، وأن الفصائل المسلحة ما زالت تعيث فسادا في الأجزاء الأخرى للبلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد جهوده لمساعدة الحكومة في تعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضي ليريا. وتؤدي الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ دورا هاما في تحقيق استقرار البلد. وهناك حاجة إلى وضع جدول زمني للعملية السياسية بغية ضمان أن تُجرى الانتخابات في الموعد المقرر لها، وينبغي اتباع هذا الجدول الزمني بشكل ثابت. وبالنسبة لرفع الجزاءات، فلا بد أن يُربط هذا الأمر بشكل وثيق بضمانات عدم الرجعة بعد التوصل إلى تسوية سياسية في ليريا.

وفي سيراليون، يتعين على السلطات القيام بكثير من العمل بينما تنتهي عملية حفظ السلام هناك. ويتوقف السحب التدريجي النهائي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشكل مباشر على كيفية تمكّن الحكومة من السيطرة على الحالة بشكل فعال.

يعني تحول التركيز من إصلاح القطاع الأمني - الذي مازال ينبغي العمل على تحقيقه - إلى إيجاد الوظائف وتشجيع الاستثمارات الخاصة لاستدامة النمو الاقتصادي. وحيث أن سيراليون الآن في مرحلة بناء السلام بعد الصراع، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للشواغل الاقتصادية.

والعبرة الأخرى المستخلصة من هذه الحالة هي أنه في قرارات الانسحاب ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار الأثر الاقتصادي لخفض عمليات حفظ السلام الناجحة. ولهذا السبب، يمكن استخدام المؤشرات الاقتصادية بوصفها أحد المعايير القياسية في وضع مشاريع الخطط لخفض عمليات حفظ السلام في المستقبل.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل ممارسة نفوذه في تهيئة بيئة بناءة لكي تتلقى بلدان ما بعد الصراع المعونة ولكي تحصل على الاستثمارات. ولا يمكن إنكار أن المشاركة البناءة من مجلس الأمن في بلد ما يمكن أن تشجع المانحين على تقديم المساعدة المالية وأن تقنع الكيانات بالاستثمار. وحيث أن السلام والأمن هما الاعتباران الرئيسيان للمستثمرين فإنه يمكن لمباركة المجلس أن تقنع المستثمرين بجلب مواردهم - وذلك على سبيل المثال لإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية، التي هي مطلب هام للتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل في سيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا.

ومن المنطلق ذاته، ينبغي للمجلس أيضاً أن يشجع تلك البلدان بقوة على تحسين مناخ الأعمال الحرة لديها من أجل كسب ثقة المستثمرين، حيث أن الاستقرار المؤسسي هو الشاغل الثاني الرئيس للمستثمرين، بعد السلام والأمن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال كفالة الشفافية والمساءلة في الحكم.

زارتها البعثة، هي الصلة المتينة بين السلام والأمن من ناحية والتنمية الاقتصادية من الناحية الأخرى، والحاجة إلى استخدام نهج إقليمي في التصدي للأزمات والصراعات المعقدة الموجودة في المنطقة.

وإذ نأخذ هذه المواضيع بعين الاعتبار، فإننا نرحب بتقرير البعثة (S/2004/525) ونود أن نبين النقاط التالية.

أولاً، بما أن الأمن والتنمية أمران متلازمان، ينبغي للأمم المتحدة أن تسخر مواردها وأن تستخدمها في تخطيط وتنفيذ استراتيجياتها لمنع نشوب الصراعات وتسوية الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وذلك يستلزم الاعتماد المتبادل والتعاون والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة التي تؤثر ولاياتها على تحقيق السلام المستدام. وقد أسفر العمل التعاوني الذي اضطلع به الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن في رصد ودعم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو عن إحراز تقدم جدير بالتقدير في تنفيذ الانتقال السلمي في ذلك البلد. وينبغي أن يستمر ذلك التعاون، وينبغي أن يُشجع من أجل البلدان الأخرى في المنطقة.

ثانياً، ينبغي أن يكون لمجلس الأمن مسترشداً بالجوانب الاقتصادية لتدخلاته حينما يخطط استراتيجياته للخروج من عمليات حفظ السلام. وسيراليون مثال على ذلك. فبينما ظل الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون ينمو بمتوسط بلغ ٦,٥ في المائة للأعوام الثلاثة الأخيرة، فإنه لا يمكن إنكار أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تشكل مساهماً هاماً في اقتصاد سيراليون. ومن شأن مغادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ٢٠٠٥ أن يكون له تأثير سلبي على اقتصاد البلد، على الأقل في الأجل القصير. وذلك

للتنمية والرخاء الاقتصاديين. ومع ذلك، ولأسباب مختلفة، ما فتئت الصراعات المسلحة تعصف ببلدان عديدة في المنطقة، وبدرجات متفاوتة. ورغم أن الحالة في معظم المنطقة تحسنت بشكل لافت في العام الماضي، مازالت بلدان المنطقة تواجه المهمة الشاقة المتمثلة في بناء السلام بعد الصراع.

وما زالت المنطقة مبتلاة بانتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام المرتزقة والجنود الأطفال، اللذين يؤثران سلباً على تنمية المنطقة بأسرها. وكيفية مساعدة بلدان المنطقة على تخليص أنفسها بشكل نهائي من الدائرة المفرغة للصراع والفقر والدخول في طريق السلام والتنمية تمثل تحدياً طويلاً الأجل تواجهه المنطقة، وكذلك المجتمع الدولي.

ولقد أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة أن إرسال بعثة زائرة هو وسيلة ناجعة لكي يفهم المجلس بشكل مباشر الحالة في غرب أفريقيا، ولكي يبحث أيضاً عن الحلول الممكنة. ومن خلال الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية، حققت البعثة الموفدة إلى المنطقة هذا العام أهدافها المتوقعة. ويتضمن تقرير البعثة (S/2004/525) العديد من التوصيات الجيدة التي يمكن أن تساعد على تشجيع حل المشكلات في غرب أفريقيا. ولذلك تستحق تلك التوصيات الدراسة الجادة والتنفيذ العاجل من مجلس الأمن. كما أن الأفكار المفيدة التي اقترحتها للتو البلدان التي تمت زيارتها، وكذلك البلدان والمنظمات الأخرى المهتمة، تستحق من المجلس أن يدرسها.

إن مشكلات غرب أفريقيا تتجاوز الحدود الوطنية. ويستلزم حلها نهجاً إقليمياً متكاملًا وشاملاً. وتقدر الصين الدور الإيجابي الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد. وتؤيد الصين فكرة إنشاء الجماعة الاقتصادية لقوة احتياطية. كما ترحب الصين بعقد اجتماع قمة لاتحاد نهر مانو في

أخيراً يود وفد بلدي تأكيد الدور الهام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في معادلة غرب أفريقيا. فالجماعة الاقتصادية هي المنظمة الإقليمية الأقدر على مساعدة بلدان غرب أفريقيا على تحقيق السلام والتنمية. ولا تزال الجماعة تواجه تحديات خطيرة، ولكن فعاليتها تتزايد. وتحتاج الجماعة إلى الدعم القوي والمستمر من مجلس الأمن والمجتمع الدولي معا لكي تحقق أهدافها وغاياتها.

ونحن نقدر الجهود التي بذلتها الجماعة مؤخراً لتحقيق التكامل الاقتصادي. وحيث يلوح في الأفق بناء السلام بعد الصراع، ربما يكون الوقت قد حان لكي تولي الجماعة اهتمامها للاعتبارات الاقتصادية للمنطقة، وذلك كان الغرض الأصلي لوجودها. إن إنشاء ممر الطريق السريع بين أبيدجان ولاغوس، وبناء خط الأنابيب بين لاغوس وأكرا، وخطط شبكة الربط الكهربائي في غرب أفريقيا ومبادرات ذات آثار واسعة النطاق وينبغي السعي إلى تنفيذها بشكل حثيث.

أمامنا الكثير من العمل لتنفيذ مختلف التوصيات الواردة في تقرير البعثة. ومشكلات غرب أفريقيا مستمرة حتى هذه اللحظة التي نتكلم فيها. ولا يوجد لدينا خيار آخر سوى المضي قدماً في تنفيذ مسارات العمل التي اتفقنا عليها. ويتطلع وفد بلادي إلى اليوم الذي لا يحتاج فيه مجلس الأمن إلى إرسال أعضائه إلى الميدان لتقييم الوضع وإيجاد الحلول للمشكلات في المنطقة. وحين يأتي ذلك اليوم، سيعني هذا أننا أنجزنا مهمتنا.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية):

يرحب وفد الصين بعقد هذه الجلسة. وإني ممتن للسفير جونز باري على إحاطته الإعلامية، وللبلدان الأخرى على بياناتها.

لقد وُهِبَت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بموارد طبيعية غنية وعدد كبير من السكان؛ ولديها إمكانية كبيرة

السيد محمود (باكستان) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي أول فرصة لي في جلسة علنية هذا الشهر، أود أن أبدأ بتقديم تمانينا الحارة لكم، سيدي، بتوليكم الرئاسة لشهر تموز/يوليه. كما نود أن نشيد بالسفير باخا والأعضاء الآخرين في وفد الفلبين على العمل الرائع الذي قاموا به خلال رئاستهم في حزيران/يونيه.

ونود أن نشكر السفير جونز باري على قيادته الممتازة للبعثة وعلى الدقة والبلاغة اللتين صاغ بهما رسالة المجلس إلى مختلف المحاورين في غرب أفريقيا. كما أننا ممتنون لبلدان المنطقة دون الإقليمية التي زارتها البعثة. وتشكل الآراء التي أعربت عنها اليوم هذه البلدان إسهاما حاسما في الوقت الذي يجري فيه المجلس المزيد من المداولات بشأن القضايا ذات الصلة بها.

إن البعثة الموفدة إلى غرب أفريقيا أكدت مجددا قيمة هذه الأداة المتاحة للمجلس. وأبرزت التزام المجلس إزاء أفريقيا. ووفرت فرصة للتعامل مباشرة مع أصحاب المصلحة ولتعزيز فهم الحقائق على أرض الواقع وتعميق التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين وللتقدير المباشر للعمل الممتاز المنجز من قبل عمليات حفظ السلام والممثلين الخاصين للأمين العام وأشكال الوجود الأخرى للأمم المتحدة لترجمة الولايات التي اعتمدها المجلس إلى حقيقة.

وأكدت البعثة أيضا مجددا إيماننا، بأنه بينما تتطلب كل حالة صراع منفردة اهتماما شديدا من المجلس، فهناك حاجة إلى اتباع نهج إقليمي للتصدي للقضايا العامة. وهذا مطلب أساسي للنهج الشامل المتسق والمتكامل لجميع جوانب السلم والأمن. ولا يخامرنا أي شك في أنه ستجرى متابعة منظمة للتوصيات الواسعة المجال للبعثة.

واسمحوا لي أن أدلي بملاحظات قليلة عن كل حالة على حدة.

أيار/مايو، ونأمل أن يفضي إلى تنشيط الاتحاد. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي تلك المنظمات في جهودها وأن يعمل بالتنسيق معها، وأن يساعد أيضا بلدان المنطقة على الضلوع في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من أجل معالجة أسباب الصراع من جذورها.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): كانت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا زيارتي الأولى للمنطقة في خمس سنوات. ولقد أدهشتني مرة أخرى قدرتها الكامنة الهائلة، بمواردها المعدنية وأراضيها الزراعية الخصبة ونسبها الجدير بالفخر من ناحية، ووهنها الشديد وضعفها المؤسسي من ناحية أخرى.

لقد استثمر مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والزعماء الإقليميون البارزون والبلدان المساهمة بقوات استثمارا هائلا في دول غرب أفريقيا، وخاصة في الدول المضيفة لعمليات حفظ السلام. ويساعد ذلك الاستثمار على استعادة وحفظ الاستقرار في المنطقة، ولابد من حمايته. ويجب علينا الانتقال من الكلام الذي لا يصاحبه عمل بشأن البعد الإقليمي للعديد من مشكلات غرب أفريقيا إلى بذل جهود فعلية لتنسيق عمليات حفظ السلام وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد أكدت لي بعثة المجلس أهمية الجغرافيا والسهولة التي يمكن بها للأسلحة والمترقة والسكان المشردين والعناصر المزعزعة للاستقرار التحرك عبر الحدود. والمجتمع الدولي بحاجة إلى التصدي لتلك التحديات وإلى مساعدة الحكومات الوطنية على التصدي لها أيضا، إذا أريد للاستجابات أن تكون مستدامة.

وإنني أحيي السفير إمير جونز باري على قيادته المتميزة للبعثة.

وفي غينيا - بيساو، تبدو عملية التحول السياسي ثابتة على المسار وزعامة البلد السياسية مصممة بإصرار على تحقيق الإصلاح. وهي بوصفها حالة نموذجية لما بعد الصراع، يتطلب الاستقرار فيها بناء قدرات مؤسسية وسبل التصدي للتحديات الاقتصادية الطويلة الأجل. ويوشك البلد أن يدخل مرحلة مفاوضات بالغة الأهمية مع مؤسسات بریتون وودز. والمرونة والتعاون من جانب الشركاء الدوليين يتسمان بأهمية حيوية في كفالة السلام المستدام والتنمية الاقتصادية.

وفي السياق الإقليمي، تبذل جهود لمعالجة القضايا الشاملة. ويجب استمرار إيلاء اهتمام خاص لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والأطفال الجنود. ومن ضمن التحديات التي يتعين التصدي لها تنسيق عمليات التسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي هذا السياق، من الحيوي تحقيق تنسيق وثيق بين مختلف عمليات حفظ السلام وبين الحكومات المعنية. وتتطلب قضية بطالة الشباب اهتماما عاجلا.

ومن المقرر أن تجري ثلاثة بلدان - غينيا - بيساو وليبيريا وكوت ديفوار - انتخابات في عام ٢٠٠٥. وهذه علامات بارزة مهمة في انتقالها الكامل إلى الحكم الرشيد السلمي والديمقراطي. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة التقنية والمالية الضرورية لكفالة إجراء انتخابات ناجحة.

الدور القيادي الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية يستحق الإشادة العالية. ففي وقت قصير نسبيا، ظهرت الجماعة بوصفها شريكا لمجلس الأمن يمكن الاعتماد عليه. ومن الأساسي تقديم المساعدة على بناء قدرة أمانة الجماعة ومساعدة الدول في المنطقة الإقليمية على تعزيز قدراتها على التعامل مع قضايا

في كوت ديفوار، يشكل اتفاق ليناس - ماركوسي خريطة الطريق المتفق عليها ولا يزال تنفيذه الملموس وذو الزمن المحدد حتميا. ومن المطلوب اتخاذ تدابير فورية لبناء الثقة من أجل عبور فجوة عدم الثقة السائدة. ويجب أن تجتمع معا جميع الأطراف الإيفوارية من أجل تحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية في بلدها على الأمد الطويل. ويستحق الزعماء الإقليميون إشادة المجلس على جهودهم المبذولة من أجل كسر الجمود السياسي وإيجاد طريق للمضي إلى الأمام. ونحن نأمل أن يعيد مؤتمر قمة أكرا في ٢٩ تموز/يوليه عملية السلام إلى مسارها الثابت.

وفي ليبيريا، أدى نشر بعثة الأمم المتحدة هناك إلى تحسن مطرد في الحالة الأمنية، بينما يتواصل بسرعة تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومع ذلك تظل هناك تحديات ملحوظة، من ضمنها إيجاد برنامج فعال لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم، وأيضا الانتعاش الاقتصادي والتعمير. وفي هذا السياق، تكتسي قضية الجزاءات الاقتصادية أهمية ويجب أن يعيد المجلس النظر فيها في الوقت الذي تحرز فيه ليبيريا تقدما في تحقيق المعايير القياسية المتعلقة بقطاعي الماس والأخشاب. وعلى القدر نفسه من الأهمية، توجد الحاجة إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر التعمير في شهر شباط/فبراير من هذا العام.

وفي سيراليون، أسهمت بعثة الأمم المتحدة هناك إسهاما كبيرا في بناء أساس راسخ للسلام. والمكاسب كبيرة، ولكنها هشة في مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية المحتملة. ويجب تحقيق تقدم سريع بشأن بعض المعايير القياسية الرئيسية، بما في ذلك بناء القوات المسلحة وبسط سلطة الدولة وسيطرتها على مناطق تعدين الماس. ولهذه القضايا تأثير مهم على القرارات المتعلقة بالوجود المتبقي لقوة الأمم المتحدة.

السيد يانوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن غرب أفريقيا منطقة لها أولوية عالية لمجلس الأمن وتشهد بعثة المجلس التي أرسلت أخيرا للمنطقة على اهتمامنا السياسي بسلامها واستقرارها. وقد بذلت الأمم المتحدة جهدا كبيرا في المنطقة لإنهاء الصراعات والمساعدة على إنجاز عمليات التعمير بعد انتهاء الصراع. ويرحب وفد بلدي باتباع بعثة المجلس نهجا إقليميا، هو وحده الذي يمكن أن يضمن السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي سياق الخصائص المحددة لكل بلد، تمكن المجلس من الإحاطة علما بأن كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون حصلت على خبرات إيجابية في مرحلة ما بعد الصراع. وتنتظر جميعها عمليات انتخابية في الأشهر المقبلة ستمكنها من الاختيار الحر لزعمائها ومن المشاركة في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

إن دور الأمم المتحدة هو توفير المساعدة والتيسير بغية ضمان أن تكون كل عملية قادرة على الاستمرار. وهي لا يمكنها أن تحل محل الجهود التي يجب أن تبذلها جميع القطاعات داخل كل مجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا للأمم المتحدة أن تمنع نشوب الأزمات في بلدان ثالثة في المنطقة غير مدرجة حاليا في جدول أعمال المجلس.

ومن دون شك أن أكبر التحديات التي يواجهها الاستقرار الإقليمي تتعلق بكوت ديفوار. وتجعل الصعوبات الخطيرة التي يواجهها تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي واستقطاب البلد إيجاد حلول تحفظ سلامة أراضيها أمرا حيويا. ونحن نشعر بقلق أيضا إزاء العواقب المحتملة لتلك الأزمة على البلدان المجاورة. ونعتقد أنه ينبغي لنا دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاجتماع المقرر عقده في أكرا في ٢٩ تموز/يوليه.

السلام والأمن. وتستحق أيضا الجهود المبذولة أخيرا لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو تشجيع ودعم المجلس.

وفي السياق الأوسع، تظهر الصلة بين السلام والتنمية في أجلى مظاهرها في غرب أفريقيا. فالعمليات السبع لحفظ السلام في القارة الأفريقية، توجد ثلاث منها في غرب أفريقيا. وهناك ١٣ دولة من دول الجماعة البالغ عددها ١٥ من ضمن أقل البلدان نموا. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة دون الإقليمية من دون تنمية اجتماعية واقتصادية. ويجب التعامل مع الأسباب الهيكلية الأساسية للصراع - بما فيها الفقر والجوع والمرض والتخلف الاقتصادي والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وبينما يحدث ذلك، ينبغي أن يتحول الاهتمام على نحو متزايد من إدارة الصراع إلى منع الصراع وتسويته. ومن الأساسي وجود استراتيجية وقائية متسقة يتم وضعها بالتعاون مع الأطراف الإقليمية.

أخيرا، تتضح جليا الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتسق ومتكامل من منظومة الأمم المتحدة إزاء الأزمات والتحديات المعقدة في أفريقيا. ويتعاون مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو مفيد في معالجة حالة ما بعد الصراع في غينيا - بيساو. ويمكن أن تصبح اللجان المخصصة المقترحة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إطارا مفيدا لتعزيز التنسيق في المنظومة بأسرها ولتطوير استجابات ملائمة للتحديات التي يواجهها السلم والتنمية. واليوم دعا ممثل هولندا، الذي كان يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى الاهتمام بذلك الاقتراح، بينما ركز على الحاجة إلى اتباع نهج شامل. ونعتقد أنه يستحق النظر الجاد من الأجهزة الرئيسية الثلاثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفد بلدي.

وقد تمكنت بعثة المجلس من تقييم مستوى المشاكل العابرة للحدود في المنطقة والأطراف المؤثرة وسط البلدان الخارجة من الصراعات. وما من دولة بمنأى عن تلك التأثيرات. ولذلك نحن نرى أن هناك حاجة ملحة إلى أن يواصل المجلس معالجة المشاكل الإقليمية جملة واحدة.

ونعتقد أن إعادة تنشيط اتحاد نهر مانو مسألة تستحق التشجيع. وانعقاد اجتماع رؤساء الدول والحكومات مؤخرا في كوناكري دليل مشجع على عملية إعادة التنشيط تلك. واتخاذ نهر مانو مطالب بأن يضطلع بدور في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة دون الإقليمية.

واختتم بالتشديد على الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية في تعزيز السلام والتزامها بتحقيق الديمقراطية والتنمية في المنطقة. وتوصيات بعثة المجلس تحدد مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية التي تستحق دعم المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

ومثلما ورد في تقرير البعثة، على الرغم من التقدم المحرز في الانتقال السياسي، بأن الحالة العامة في غينيا - بيساو هشة. وقد ساعد الفريق المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي غينيا - بيساو على الوفاء باحتياجاتها الإنسانية والإنمائية وعلى فتح آفاق جديدة لمشاركة الأمم المتحدة وللتعاون مع بلد خارج من الصراع.

وفيما يتعلق بلييريا وسيراليون، يظهر التزام الأمم المتحدة في عمليتين مهمتين لحفظ السلام لهما ولايتان متعددتا الأبعاد. وبعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، المقرر إجراؤه في وقت لا حق من هذا العام، ستحتفظ المنظمة بوجود في سيراليون بغية مساعدة ذلك البلد على الاضطلاع بمسؤولية أمنه. ومن الأهمية بمكان كفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونحن ندرك قيمة الإسهامات المحددة التي يمكن أن تقدمها مؤسسات مثل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة لسيراليون، التي أنهت عملها منذ وقت قصير. والإسهام الذي يمكن أن تقدمه هذه الكيانات ينبغي أن يعتبر مكملا لأعمال النظام القضائي. وفي كوت ديفوار لا بد من محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.